



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة



كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم: العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع

واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (SAA) - وكالة بسكرة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف:

عامر الحاج

إعداد الطلبة:

- زوبيري سهام
- عبود سوسن

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	جودي محمد رمزي	أستاذ التعليم العالي	الرئيس	جامعة بسكرة
2	الحاج عامر	أستاذ محاضر أ	المقرر	جامعة بسكرة
3	زاوي صورية	أستاذة التعليم العالي	مناقشة	جامعة بسكرة

السنة الدراسية: 2023/2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية



الموضوع

واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (SAA) - وكالة بسكرة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف:

عامر الحاج

إعداد الطلبة:

- زوبيري سهام
- عبود سوسن

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
1	جودي محمد رمزي	أستاذ التعليم العالي	الرئيس	جامعة بسكرة
2	الحاج عامر	أستاذ محاضر أ	المقرر	جامعة بسكرة
3	زاوي صورية	أستاذة التعليم العالي	مناقشة	جامعة بسكرة

السنة الدراسية: 2023/2022

الإهداء

أجمل ما في الحياة أن يصل الإنسان إلى مبتغاه... وأن يحقق أمنية نفسه ومن حوله... وأن يتحقق النجاح بجهده وبرضى والديه... فالحمد لله الذي أتم علي نعمته وحقق لي ما وددته... بحيث أهدي ثمرة جهدي هذا وتعبي وتقديرا وحبًا:

إلى التي حملتني وهنا على وهن... وإلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها... وإلى شمعة ذاب فتيلها حتى الإلتهاء وأبت إلا أن ترى مستقبلي مضاء... وإلى من كان دعاءها سر نجاحي إليك يا أغلى الحبايب... - أمي -

وإلى من تجرع الكأس فارغا ليستقيني قطرة ماء... وإلى من أزاح الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم... وإلى رمز التضحية... - أبي - وإلى من كانوا لي نعم السند... - إخواني وأخواتي -

وإلى من قاسمتني في هذا الإنجاز صديقتي - سوسن -

وإلى أعز صديقاتي - منال، وباية، ومروة، وأميرة، ولميس، وإلى كل من تذكروهم قلبي ونساهم قلبي.

سهام زوييري

الإهداء

وقال رب العزة في

حقهما: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً" الآية 23 من سورة الإسراء

إليك أنتي يا فرحتي وقرّة عيني ونبضة قلبي، إلى أحلى ثلاث حروف نطقها لساني وعشقها قلبي، فيها حنان وفي قربها

راحة وأمان، وأول من رفعت همي فكانت الشمس المشرقة إلى أعلى الناس "أمي الحبيبة" أطال الله عمرها؛

إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك وستبقى كلماتك نجوم

أقتدي بما اليوم وفي الغد وإلى الأبد "أبي الغالي"؛

إلى من أتقاسم معهم المحبة الأسرية "إخوتي وأخواتي" أرجو من الله أن يمد في أعمارهم ويجزيهم أحسن الجزاء؛

إلى رفيقة دربي وعوني في إنجاز هذه المذكرة: "سهام"

إلى أساتذتي وكل من علمني حرفاً رداً لبعض الجميل، إلى كل الأصدقاء والزملاء والأقارب إلى دفعة 2023/2022

ماستر مالية ومحاسبة.

سوسن عبود

شكر وعرهان

أولا وقبل كل شيء أشكر ربي على فضله ونعمته علينا بالصحة حتى إستطعنا إنجاز هذا العمل المتواضع؛ لقول الرسول

صلى الله عليه وسلم:

"من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئون فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه"

وكما قيل: من لم يشكر الناس لم يشكر الله؛

بحيث يسعدنا مع إنتهاء هذه الدراسة المتواضعة ومن دواعي الإعتراف بالجميل أن نتقدم بالشكر الجزيل وفائق الإحترام

والتقدير إلى:

الأستاذ الدكتور " الحاج عامر " الذي أشرف علينا لإنجاز هذا العمل وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات

قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا بجوانبها المختلفة؛

وكل عمال الشركة الوطنية للتأمين - وكالة بسكرة - ونخص بالذكر مدير الوكالة السيد:

" يونس عبد الحميد " والمحاسب: " خابر م. عقبة "؛

كما أتقدم بفائق الإحترام والتقدير إلى لجنة المناقشة، ودون أن أنسى أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، والعلوم

التجارية ومن بينهم الأستاذ " عقبي حمزة "؛

وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة كانت حافز لإتمام هذا البحث

العلمي؛

وإلى كل من صلى على رسول الله " صلى الله عليه وسلم " .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين، لأن التأمين من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النشاط الإقتصادي؛ حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية التسجيل المحاسبي لعمليات التأمين في مؤسسات التأمين وذلك من خلال إسقاط الدراسة التطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين وكالة بسكرة من أجل التعرف على التسجيل المحاسبي لمختلف عملياتها، وبالاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة؛ أما الجانب الميداني تم الإعتماد على بعض الوثائق التي تحصلنا عليها من المؤسسة محل الدراسة من أجل التحليل ومعرفة كيفية التسجيل المحاسبي للعمليات التي تقوم بها الشركة الوطنية. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هو أن محاسبة التأمين جزء مستمد من للمحاسبة المالية فوق نظام محاسبي مالي ويرجع إلى طبيعة نشاط شركات التأمين وخصوصية معاملتها كغيرها من المؤسسات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: التأمين، شركات التأمين، النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.

Summary

The study dealt with the reality of applying the financial accounting system for insurance companies, because insurance is one of the basic pillars on which economic activity is based; This study aimed to know how the accounting registration of insurance operations in insurance institutions, by projecting the applied study on the National Insurance Company and the Biskra Agency in order to identify The accounting recording of its various operations, depending on the descriptive approach in the theoretical aspect of the study;

As for the field side, we relied on some documents that we obtained from the institution under study in order to analyze and know how to record the accounting operations carried out by the national company.

One of the most important results reached is that insurance accounting is a part derived from financial accounting over a financial accounting system and is due to the nature of the activity of insurance companies and the specificity of their treatment as compared to other institutions.

Keywords: insurance, insurance compains, Financial accounting system for insurance compains

الفهرس

الإهداء.....	
شكر وعرفان.....	
ملخص الدراسة.....	
Summary.....	
الفهرس.....	
قائمة الأشكال والجداول:.....	
مقدمة.....	
1. إشكالية البحث:..... أ	
2. فرضيات البحث:..... أ	
3. أهمية البحث:..... ب	
4. أهداف البحث:..... ب	
5. حدود الدراسة:..... ب	
6. المنهج المتبع:..... ب	
7. أدوات الدراسة:..... ج	
8. صعوبات الدراسة..... ج	
9. أسباب إختيار هذا الموضوع..... ج	
10. الدراسات السابقة:..... ج	
الفصل الأول: الإطار النظري لشركات التأمين..... 5	
تمهيد..... 6	
المبحث الأول: مدخل إلى شركات التأمين..... 7	
المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين وأنواعها..... 7	
الفرع الأول: مفهوم شركات التأمين..... 7	
الفرع الثاني: أنواع شركات التأمين في الجزائر..... 7	

9	المطلب الثاني: المصادر والتوظيفات المالية لشركات التأمين.....
9	الفرع الأول: مصادر أموال شركات التأمين.....
10	الفرع الثاني: التوظيفات المالية لشركات التأمين.....
11	المطلب الثالث: هيئات الرقابة على التأمين في الجزائر.....
11	الفرع الأول: لجنة الإشراف.....
12	الفرع الثاني: مديرية التأمينات:.....
12	الفرع الثالث: المجلس الوطني للتأمينات (CNA).....
13	المبحث الثاني: عموميات حول التأمين.....
14	المطلب الأول: مفهوم التأمين ووظائفه وأهميته:.....
14	الفرع الأول: مفهوم التأمين.....
15	الفرع الثاني: وظائف التأمين:.....
17	الفرع الثالث: أهمية التأمين:.....
19	المطلب الثاني: مبادئ وتقسيمات التأمين.....
19	الفرع الأول: مبادئ التأمين.....
21	الفرع الثاني: تقسيمات التأمين.....
23	المطلب الرابع: عقود التأمين وإعادة التأمين.....
24	الفرع الأول: عقود التأمين.....
25	الفرع الثاني: إعادة التأمين.....
28	خلاصة الفصل.....
29	الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.....
30	تمهيد.....
31	المبحث الأول: النظام المحاسبي لشركات التأمين.....
31	المطلب الأول: نظرة حول النظام المحاسبي لشركات التأمين.....
32	المطلب الثاني: مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي.....
34	المطلب الثالث: الدفاتر السجلات المحاسبية لشركات التأمين.....

34	الفرع الأول: المجموعة المستندية في شركات التأمين:
34	الفرع الثاني: المجموعة الدفترية في شركات التأمين:
39	المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لعمليات شركة التأمين
39	الفرع الأول: المعالجة المحاسبية لعمليات الإنتاج.....
46	الفرع الثاني: التسجيل المحاسبي لعمليات إعادة التأمين:
50خلاصة الفصل
52تمهيد
53	المبحث الأول: الشركة الوطنية للتأمينات (SAA) - وكالة بسكرة -
53	المطلب الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمينات (SAA).....
53	الفرع الأول: التعريف بالشركة الوطنية للتأمين (SAA):
53	الفرع الثاني: لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية للتأمين SAA:
54	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) - وكالة الأم - :
58	المطلب الثاني: الشركة الوطنية للتأمين SAA - وكالة بسكرة -
59	الفرع الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين SAA - وكالة بسكرة
62	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات التأمين بالشركة - وكالة بسكرة.....
62	المطلب الأول: محاسبة عمليات الإنتاج بالشركة SAA - وكالة بسكرة
65	المطلب الثاني: محاسبة عمليات الأضرار بالشركة الوطنية للتأمينات SAA - وكالة بسكرة
67	المطلب الثالث: محاسبة عمليات الإستهلاك بالشركة SAA - وكالة بسكرة.....
69خلاصة الفصل الثالث
70الخاتمة
73قائمة المصادر والمراجع

قائمة الأشكال والجداول:

قائمة الاشكال

- الشكل رقم (01-02) يوضح تسلسل دورة القيد والترحيل بدفاتر شركات التأمين طبقا للطريقة الفرنسية: 38
- الشكل رقم (02-03): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمين (SAA) 57
- الشكل رقم (03-03): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمين (SAA) على المستوى الجهوي 58
- شكل رقم (05-03): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) - وكالة بسكرة - 60

قائمة الجداول

- جدول رقم (01-03): يوضح معلومات عن الشركة الوطنية للتأمينات **SAA** وكالة بسكرة 59

مقدمة

مقدمة

يعتبر التأمين في العصر الحديث من أهم الأنشطة الاقتصادية والمؤثرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنه يهدف إلى تقديم الضمان والأمان للفرد والمجتمع والمؤسسة ضد الأضرار التي تصيب الشخص في نفسه وممتلكاته، بالإضافة إلى أنه أصبح ينظر إليه كنوع من الإستثمار والإدخار الوطني؛ وتشغل شركات التأمين حيزا كبيرا في النشاط الاقتصادي على إعتبارها من المنظمات المالية الكبيرة التي تهدف إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها إلى أفراد المجتمع وتأمينه من الأخطار التي يتعرض إليها، وقد أدركت أغلبية الدول التي إنتشر فيها هذا الوعي التأميني أهمية هذا النوع من النشاط الاقتصادي، فأخضعت هيئات وشركات التأمين إلى الرقابة وحماية الإقتصاد الوطني ولضخامة الأموال المجمعة لدى شركات التأمين والعمليات والخدمات المتنوعة التي تؤديها، حيث كان من الطبيعي وضع نظام ومخطط محاسبي خاص بها لتعالج فيه شركات التأمين جميع عملياتها المالية من توظيف المدخرات، وتكوين المؤونات، وتقسيم مختلف الأضرار وطرق تعويضها...؛ كما أن التسجيل المحاسبي في شركات التأمين لم يقتصر على عملية قيد في سجلات وإعداد الدفاتر، وإنما يعتمد على إستخدام هذه العمليات وتحليلها من أجل إتخاذ القرارات المناسبة؛

1. إشكالية البحث:

أصبح نشاط التأمين يساهم بقوة في التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي حتم على شركات التأمين إتباع نظام محاسبي خاص بها، سنتفصل في مختلف جوانب الدراسة وسنحاول من خلال محاولتنا الإجابة على المشكلة التي تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ماهو واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتأمين؟ وماهو دور شركات التأمين؟
- ماذا نعني بالنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين؟
- كيف تتم المعالجة المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية لوكالة بسكرة؟

2. فرضيات البحث:

ومن أجل الإجابة على كل هذه التساؤلات، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- محاسبة شركات التأمين تختلف عن المحاسبة العامة في بعض الحسابات التي يضمها النظام المحاسبي المالي للتأمينات والمتعلقة بنشاط التأمين؛
- يوجد إختلاف بين النظام المحاسبي المالي الجديد لشركات التأمين عن النظام القديم؛

- تتم المعالجة المحاسبية لمختلف عمليات التأمين في الشركة الوطنية لتأمين وكالة بسكرة وفق النظام المحاسبي الجديد.

3. أهمية البحث:

تتجلى أهمية التأمين في الدور المزدوج الذي يؤديه نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية من خلال توفيره للضمانات اللازمة لتحقيق خطط هذه الأخيرة من جهة وتجميعه لحصيلة معتبرة من الموارد المالية التي تستفيد منها في المشاريع المنتجة؛ ولذلك تظهر أهمية الموضوع في الدور الذي يلعبه التأمين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما يستمد هذا البحث أهميته من خلال الدور الكبير الذي تلعبه المحاسبة في الحفاظ على كيان أي مؤسسة اقتصادية من بينها شركات التأمين، وهذا بتلخيصها لجميع المعلومات حول العمليات التي تقوم بها هذه الأخيرة، مما يلقي الضوء حول حالتها المالية وينير المسير حول القرارات التي يمكن أن يتخذها.

4. أهداف البحث:

- محاولة الوقوف وإعطاء نظرة حول واقع تطبيق النظام المحاسبي لشركات التأمين؛
- إبراز الدفاتر والسجلات الخاصة بشركة وكيفية التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات؛
- الإحتكاك بالواقع الميداني من خلال دراسة حالة الشركة الوطنية لتأمين SAA، وكالة بسكرة.

5. حدود الدراسة:

بالنسبة لحدود الدراسة كانت كما يلي:

أ. الحدود المكانية:

تمت الدراسة على مستوى الشركة الوطنية للتأمين SAA، وكالة بسكرة، من أجل معالجة المشكلة التي تم طرحها؛

ب. الحدود الزمنية:

تحددت الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2023/2022، وتم إجرائها خلال شهر أفريل 2023.

6. المنهج المتبع:

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لحل المشكلة المطروحة وإختبار صحة الفرضيات، إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانبين النظري والتطبيقي، لعرض المفاهيم والمعلومات العامة للموضوع، وتفسيرها وتحليلها لأن موضوعنا تناول منهجا علميا كون المحاسبة علما قائما بحد ذاتها، وقمنا بالإسقاط على مجمل ماتم التطرق إليه في الجانب النظري للدراسة على الشركة محل الدراسة وهي الشركة الوطنية للتأمينات SAA - وكالة بسكرة - ؛

7. أدوات الدراسة:

الأدوات التي إعتدنا عليها في الدراسة تمثلت في:

- الجانب النظري حيث تطرقنا إلى مصادر متنوعة باللغة العربية والأجنبية وتم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي والبحث في الشبكة العنكبوتية للحصول على المعلومات عن الموضوع من خلال ماتم إستخلاصه من الدراسات السابقة والكتب والمقالات العلمية، والمجلات والمدخلات وغيرها من المراجع؛
- والجانب التطبيقي قمنا بالزيارة الميدانية للشركة محل الدراسة والتي كانت على شكل مقابلة مع محاسب الشركة الوطنية للتأمينات SAA - وكالة بسكرة - وتحصلنا من خلالها على البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، من خلال الإطلاع على الوثائق والسجلات المحاسبية والإدارية.

8. صعوبات الدراسة

- عدم إمكانية التعمق في الموضوع أكثر لنقص المراجع وضيق الوقت؛
 - صعوبة الحصول على موضوع الدراسة في بعض المؤسسات؛
 - أدت فكرة أسرار المؤسسة والحفاظة عليها إلى صعوبة في الحصول على المعلومات؛
- فترة الدراسة القصيرة مقارنة بحجم الموضوع.

9. أسباب إختيار هذا الموضوع

من أهم الأسباب التي أدت بنا إلى إختيار هذا الموضوع نذكر:

- الرغبة الشخصية أدت بنا إلى البحث في هذا الموضوع؛
- أهمية الموضوع كون التأمين أصبح قطاع مهم وحساس في النشاط الإقتصادي؛
- الطبيعة المميزة لأنشطة التأمين والتي تختلف عن أنشطة المؤسسات الإقتصادية أخرى؛
- فتح آفاق مستقبلية لمن أراد البحث في هذا الموضوع.

10. الدراسات السابقة:

- بن داني نبيلة رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر كلية العلوم الإقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغام 2016، بعنوان محاسبة شركات التأمين حيث تمحورت إشكالية الموضوع حول كيفية المعالجة المحاسبية لأهم العمليات التي تقوم بها شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي؛ وللإجابة على الإشكالية التالية تم التطرق إلى ثلاثة فصول الأول تكلم على المفاهيم العامة حول التأمينات، أما الفصل الثاني فقد خصص

لدراسة التنظيم المحاسبي في شركات التأمين والمعالجة المحاسبية لعمليات التأمين، وأخيرا دراسة تطبيقية للمحاسبة في شركات التأمين SAA.

- **مصطفى حاج بوشكارا** مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر 2018 ، بعنوان " المعالجة المحاسبية للعمليات في شركات التأمين " والتي تدور إشكالياتها حول كيفية المعالجة المحاسبية للعمليات في شركات التأمين الجزائرية وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة جوانب حيث تم التطرق في الجانب الأول إلى عموميات حول التأمين وشركات التأمين، أما الجانب الثاني فيتمثل في المعالجة المحاسبية لشركات التأمين، وفي الأخير دراسة تطبيقية على مستوى SAA.

- **شيخة بلقاسم عبد القادر** واقع نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين، دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات CAAT وكالة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر بعلوم المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، هدفت الدراسة إلى تحديد المعالجات المحاسبية وأهمية نظم المعلومات المحاسبية التي تعمل في وظائف منظمة بشكل دوري في إظهار الوضع المالي لها.

أما ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، أننا حاولنا تدارك بعض الجوانب منها معرفة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين، وكيف تتم معالجة اهم العمليات المحاسبية على مستوى الوكالة.

11. هيكل البحث

لمعالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية إنطلاقا من المقدمة المبينة على الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، قسمنا البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي على النحو التالي:

الفصل الأول: تضمن الأدبيات النظرية بما يخص التأمين وشركات التأمين؛

بينما تم تقديم الفصل الثاني بعنوان الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي لشركات التأمين ومعرفة أهم خصائصه وكيف تتم المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات وماهي أهم الدفاتر والسجلات الخاصة بشركة؟؛

كما خصصنا الفصل الثالث للدراسة الميدانية والتي جاءت تحت عنوان دراسة حالة تطبيقية لشركة الوطنية للتأمينات SAA وكالة بسكرة حيث قمنا بتقديم لمحة عن الوكالة وكيف يتم تسجيل أهم العمليات على مستواها.

الفصل الأول: الإطار النظري لشركات التأمين

تمهيد:

تسعى إدارة شركات التأمين كغيرها من الشركات إلى الحرص على وجود تسيير جيد ومحكم وملائم بها، لهذا أصبح نشاط التأمين عندها من الأسس المهمة التي يقوم عليها الإقتصاد الدولي، وذلك لأن وجوده قد ساعد على تنمية الحياة الإقتصادية والإجتماعية للأمم خاصة، المتقدمة منها؛

ومن ثم فإن دراسة التأمين أصبحت ضرورة أساسية للمجتمع لأن نشاطه من أهم وأكثر القطاعات إستخداما وإنتشارا في مواجهة الأخطار، وفي تحقيق أو توزيع عبئ الخسائر الناجمة عنها؛

فماهو مفهوم التأمين؟ وماهو دور شركات التأمين، وأين تكمن أهميته؟

سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة حول التأمين وشركات التأمين من كل الجوانب من خلال المبحثين

الآتيين:

المبحث الأول: مدخل إلى شركات التأمين

المبحث الثاني: عموميات حول التأمين

المبحث الأول: مدخل إلى شركات التأمين

شركات التأمين هي شركات مالية تقدم خدمة تأمينية لمن يطلبها مقابل ما تتلقاه من أموال من عند المؤمن لهم، وهي كذلك شركات تستعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها مقابل عائد، ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى مفهوم شركات التأمين، أنواعها ووظائفها، وأهم المصادر والتوضيحات المالية لها؛

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم شركات التأمين

من بين تعاريف شركات التأمين نذكر منها:

عرفها المشرع الجزائري في المادة 203 من القانون المدني 95/07 : أنها شركات تمارس إكتساب وتنفيذ عقود التأمين وإعادة التأمين تنشط ضمان إطار قانوني وتهدف لتوفير الأمان للمجتمع من خلال تعويض الأخطار التي قد تحدث مستقبلا . (أمر رقم 07-95، 1995)

تحصل شركات التأمين على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد شأنها في ذلك شأن البنوك التجارية وصناديق الإستثمار هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين . (سليمة، 2013/2014، صفحة 32)

كما عرفت كذلك على أنها: (بوبكر، 2016، صفحة 139)

منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح حيث تقوم هذه الشركة أو المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم وإستثمارها في أوجه إستثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات النشاط التأميني وتحقيق الربح المناسب؛

هيئات تتكون من مؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية الخدمات التأمينية للأفراد والمنشآت حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وتتنوع هيئات التأمين حسب الشروط أو طبيعة تكوينها من ناحية، وحسب طريقة تنظيمها وإدارتها والهدف منها من ناحية أخرى؛

وهذا يعني أن شركات التأمين هي مؤسسة مالية تقوم بدور مزدوج حيث تقوم خدمة التأمين لمن يطلبها مقابل تلقي أقساط من المؤمن لهم.

الفرع الثاني: أنواع شركات التأمين في الجزائر

تنوع قطاع التأمين في الجزائر أدى إلى تغيير شكل وبنية هذا القطاع من حيث الخدمات أو أشكال المنشأة فنجد شركات ذات طابع عمومي وأخرى ذات طابع خاص؛

تشمل شركات التأمين في الجزائر نوعين أساسيين هما: (مراكشي و رزيق، 2012، صفحة 09)

أولاً: شركات التأمين العامة

أ. الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR

أنشئ الصندوق الجزائري للتأمين في 08/06/ 1963 وهذا بموجب الأمر رقم 197_63 وقد تم تأسيسه بغرض ملئ الفراغ الذي تسببت فيه الشركة الأجنبية وهذا عند رفضها القيامة بعمليات التأمين في ظل السيادة الوطنية وبموجب الأمر الصادر في 25 أكتوبر 1963 الذي يفرض على جميع الشركات التي تمارس النشاط التأميني في الجزائر؛ والقيام بالتنازل عن جزء يقدر بـ 10% من الأقساط للصندوق الجزائري لتأمين وإعادة التأمين بصدر الأمر رقم 127_66 تم تحويل تسميتها إلى الشركة الجزائرية للتأمينات؛

ب. الشركة الجزائرية للتأمينات النقل CAAT

بسبب قانون الإختصاص الذي فرضته الدولة على شركات التأمين تم إنشائها 1985 للتأمين من الأخطار المتعلقة بالنقل وبعد الإصلاحات تم إلغاء التخصص وتحوّل إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل وشرعت بممارسة مختلف فروع التأمين؛

ت. الشركة الجزائرية للتأمين SAA

تأسست هذه الشركة في 12 ديسمبر 1963 برأس مال مختلط بين الجزائر ومصر (61% للجزائر، مصر 39% ليتم تحويلها سنة 1989) وهذا في إطار الإصلاحات إلى شركة عمومية إقتصادية ذات أسهم رأس مالها يقدر بـ 1.3 مليار دينار جزائري؛

وستتطرق لها في الفصل الثالث بالتفصيل؛

ث. المؤسسة المتخصصة في إعادة التأمين CCR

الشركة المركزية لإعادة التأمين التي أنشئت وصدقت على نظامها الأساسي بمقتضى الأمر رقم 54_73 وكان دورها ينحصر في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عليها الشركات الوطنية؛

في حين صدر المرسوم 50_74 يتضمن إيقاف نشاط إعادة التأمين مع الخارج، الممارس من قبل الشركة الوطنية للتأمينات حولته إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين.

ثانيا: مؤسسات التأمين الخاصة

أ. شركة الجزائر تروست TRUST:

أنشئت هذه الشركة في 25 أكتوبر 1997 وهي متخصصة في إعادة التأمين والتأمين بدأت في تطبيق عملياتها بعد تحصلها على قرار الإعتماد من وزارة المالية بتاريخ 18 نوفمبر 1997؛

ب. الجزائرية للتأمينات:

أنشئت بعد فتح السوق الجزائرية للتأمين على القطاع الخاص وهي شركة ذات أسهم تحصلت على إعتمادها من وزارة المالية بقرار 5 أوت 1998 لتطبيق مجمل العمليات بالتأمين وإعادة التأمين؛

ثالثا: توجد شركات تأمين خاصة أخرى:

أ. الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CAIR؛

ب. شركة أرويست IUISTALG؛

ت. الشركة العامة للتأمينات GAM؛

ث. شركة السلامة SALAMA البركة والأمان سابقا.

رابعا: التعاضديات التعاونيات في الجزائر نجد:

أ. مؤسسات التأمين التبادلي؛

ب. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA؛

ت. الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية CNR؛

ث. الصندوق الوطني للتقاعد CNR؛

ج. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CANS.

المطلب الثاني: المصادر والتوظيفات المالية لشركات التأمين

الفرع الأول: مصادر أموال شركات التأمين

تتكون موارد شركات التأمين من المصادر التالية: (حلوي، 2012، صفحة 41)

أولاً: أموال وحقوق المساهمين:

وتتمثل في رأس المال المدفوع والإحتياطيات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين من الأرباح المحتجزة إما لتدعيم مركزها المالي أو من مواجهة أي ظروف غير متوقعة مستقبلاً مثل الكوارث؛

ثانياً: حقوق الأموال وحملة الوثائق:

وهي الأموال المتجمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين وتنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين:

أ. وثائق حملة حقوق تأمينات الحياة: يطلق عليها المخصصات الفنية لعمليات الحياة وتحتوي على مخصصات فنية و يعتبر هذا المخصص أهم مصادر التأمين على الحياة؛

ب. أموال التأمينات العامة: وتتمثل أهم مصادرها في المخصصات التالي:

1. مخصصات الأخطار السارية: يتكون من المبالغ المحتجزة من أقساط التأمينات العامة والمدفوعة

مقدماً عن سنوات قادمة لتغطية الأخطار السارية مستقبلاً عن إصدارات هذا العام؛

2. مخصص التعويضات تحت التسوية: يتكون هذا المخصص من الأموال المحتجزة من الحوادث

التي لم يتم تسويتها بعد؛

3. مخصص التقلبات في معدلات الخسارة: ويكون هذا المخصص لمواجهة أي تقلبات غير متوقعة

تحدث مستقبلاً.

الفرع الثاني: التوظيفات المالية لشركات التأمين

أولاً: إستثمارات أموال شركات التأمين:

الجدير بالذكر أن أموال حملة الوثائق التي تمثل الغالبية العظمى من موارد شركات التأمين، ومن ثم يعتبر المورد هو المصدر الأساسي للإستثمار شركات التأمين؛

والإستثمار من وجهة نظر شركات التأمين هو: تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للشركة بغرض تحقيق فوائد مستقبلاً مع تقليل المخاطر الإستثمارية إلى أدنى حد ممكن؛

وتهدف شركات التأمين من وراء هذا المفهوم إلى ضمان الوفاء بمختلف إلتزاماتهم الحقيقية إتجاه حملة الوثائق من ناحية وإتجاه ملاكها من ناحية أخرى؛

إن إستثمار أموال شركات التأمين يجب أن يقوم على ثلاث محاور أساسية ولا يجب التضحية بمحور ما في سبيل محور آخر بل يجب مراعاتها كلها وتتمثل في:

- أ. **السيولة:** لتحقيق هذا العنصر يجب على شركة التأمين توزيع إستثماراتها حسب طبيعة الإلتزامات فهناك إلتزامات دورية قصيرة الأجل وهي تتطلب ضرورة وجود السيولة أو أموال تحت الطلب؛
- ب. **الضمان:** هذا الأمر ضروري فالأموال المستثمرة في معظمها أموال تخص حملة الوثائق وعليه تلتزم شركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة سواء كانت مسددة بواسطة القانون أو بقرارات إدارية كما يمكن أن تستخدم أساليب لزيادة الضمان تتمثل في سياسة التنموية في محفظة الإستثمار؛
- ت. **الربحية:** تأتي الربحية لشركة التأمين كهدف في مرحلة التالية بعد التركيز بصفة أساسية إلى تحقيق أكبر قدر من السيولة والضمان ولا يعني ذلك إخفاء الهدف الربحية بل أنه ضروري لتدعيم مركز الشركة في السوق.

ثانيا: الأشكال للتوظيفات المالية لشركات التأمين:

- أ. **الأصول السائلة:** السيولة مؤشرا للقوة الشرائية المتاحة لشركات التأمين حيث تقوم شركات التأمين بالإحتفاظ بها في شكل نقدي أو في شكل ودائع بنكية مقبولة؛
- ب. **تعدد أسهم الشركات:** عادة ماتقوم شركات التأمين بإستثمار قدر محدد من أموالها في شكل أسهم عادية وممتازة؛
- ت. **أوراق مالية أخرى:** وتتمثل في السندات والأذونات التي تصدرها الشركات الأخرى؛
- ث. **القروض المقدمة لحملة وثائق التأمين:** حيث تقوم شركة التأمين بتقديم قرض المأمن مقابل أسعار فائدة وثابتة أو بعد الإلتفاق تحتفظ الشركة بعقد القرض مع الوثيقة ويرسل الشيك إلى المقترض، كما توجد هناك توظيفات تقليدية والتي تأخذ أشكال العقارات والرهونات.

المطلب الثالث: هيئات الرقابة على التأمين في الجزائر

إن قطاع التأمين وقبل صدور القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 95-07 يخضع من حيث الرقابة لإدارتها، ويقصد بها الوزير المكلف بالمالية الذي يتصرف بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات، لكن بعد صدور القانون 06-04 لم يعد الوزير المكلف بالمالية هو من يتخذ القرارات في مجال الرقابة، بل إستحدثت هيئة خاصة بالرقابة على التأمين؛

كما أن هناك هيئات أخرى تعمل على المساعدة في عملية الرقابة على التأمين.

الفرع الأول: لجنة الإشراف (صديقي و بالي مصعب، 2016، صفحة 352)

هي الهيئة المسؤولة بشكل مباشر على عملية الإشراف على التأمين ؛

أولا: نشأة هيئة الرقابة على الإشراف:

لقد إستحدثت بموجب القانون 06-04 المؤرخ في 20/02/2006 حيث جاء في المادة 209 كالاتي:

تنشأ لجنة الإشراف على التأمينات التي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية؛ كما تمارس رقابة الدولة على نشاط التأمين وإعادة التأمين من طرف لجنة الإشراف على التأمينات، وتهدف اللجنة إلى:

أ. حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات شركات التأمين؛

ب. ترقية وتطوير السوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الإقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: تكوينها:

تتكون لجنة الإشراف على التأمينات من خمسة أعضاء من بينهم الرئيس، يختارون لكفاءتهم لا سيما في مجال التأمين والقانون والمالية؛

ويتمتع أعضاء هيئة الإشراف بالإستقلالية حيث يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي، وهذا في حد ذاته يعد ضمانا لإستقلاليتهم وإستقرارهم في الوظيفة، كما أن طبيعة تشكيل اللجنة تجعل من سلطة الوزير تنقلص، وميزانيتها مستقلة حيث تتكفل بها الدولة .

ثالثا: مهامها:

تكلف لجنة الإشراف على التأمينات بما يأتي:

أ. السهر على إحترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين؛

ب. التأكد من أن هذه الشركات تفي بالإلتزامات التي تعاقبت عليها تجاه المؤمن لهم، ولا زالت قادرة على الوفاء؛

ت. التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين أو إعادة التأمين.

الفرع الثاني: مديرية التأمينات:

تعتبر الهيكل المكلف بالتأمينات لدى الوزارة المالية، وهي إحدى المديريات التابعة للمديرية العامة للخزينة؛ وتمثل مهامها فيما يلي:

أولا: السهر على الوفاء بدين شركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين؛

ثانيا: دراسة ملفات طلبات الإعتماد لشركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين.

الفرع الثالث: المجلس الوطني للتأمينات (CNA) (بسمه، 2017، صفحة 138)

- أ. هيئة تابعة لوزارة مالية لها دور إستشاري، يسعى إلى تطوير نشاط التأمين وتنظيمه ليصبح ركيزة من ركائز الإقتصاد الوطني؛
- ب. يتراأس المجلس الوطني للتأمينات من الوزير المكلف بالمالية ويساعده نائب رئيس يعين من بين ممثلي المؤمن لهم؛
- ت. يكون في دورة واحدة على الأقل في السنة؛
- ث. الوزير المكلف بالمالية يحدد جدول عمل كل دورة من دورات المجلس؛
- ج. يبلغ إلى جميع الأعضاء في أجل خمسة عشر يوما على الأقل قبل الاجتماع؛
- ح. يسجل المجلس التوصيات التي يصادق عليها في كل دورة في محضر؛
- خ. يرسل إلى الوزارة المكلفة بالمالية؛
- د. إعداد تقرير سنوي عن الوضع العام في قطاع التأمين ثم يرسل إلى رئيس الحكومة عن طريق الوزير المكلف بالمالية؛
- وبالنسبة للنظام الداخلي فالمجلس يصادق عليه في أول دورة له، أما المحاسبة على مستوى المجلس الوطني للتأمينات فتكون على الشكل التجاري وذلك طبقا للمخطط الوطني للمحاسبة، وجميع الحسابات تخضع لموافقة محافظ الحسابات بصرف النظر عن أية رقابة أخرى تتعلق بتسييره طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- وميزانية المجلس تشتمل على مايلي:

1. الإيرادات:

- مساهمات شركات التأمين وإعادة التأمين؛
- مساهمات وسطاء التأمين؛
- وتحسب مساهمات وسطاء وشركات التأمين على أساس أرقام أعمالها.

2. النفقات:

- تشتمل جميع نفقات تسيير المجلس الوطني للتأمينات واللجان التقنية وتغطي خصوصا مايلي:
- الإيجار وتكاليفه؛
 - أجور المستخدمين الدائمين، غير الأجور التي يتقاضاها الموظفون؛
 - مكافآت الخبراء عند الإقتضاء؛
 - النفقات المختلفة .

المبحث الثاني: عموميات حول التأمين

قد يتعرض الإنسان في مجرى حياته اليومية إلى العديد من الحوادث والأخطار لذا يرغب دائما في التقليل من آثار هذه المخاطر وذلك بما يعرف بالتأمين؛

المطلب الأول: مفهوم التأمين ووظائفه وأهميته:

الفرع الأول: مفهوم التأمين

يشمل تحديد مفهوم التأمين كل من التعريف اللغوي والإصطلاحي على النحو التالي: (htt1)

Linguistic: التأمين لغة:

هو الضمان لدرء الخسارة (فعندما يتعرض شخص لخسارة مادية فإن الخسارة تتحملها جهة أخرى قادرة عليها وتقوم بتعويض الشخص عما أصابه؛

Conventionalty: التأمين إصطلاحا:

هو الإتفاق الذي بموجبه تتحمل شركة التأمين مسؤولية تغطية الأخطار مُقابل دفعات يُسددها المتعاقدون معها (أقساط التأمين)؛

وتوجد أيضا عدة تعريفات للتأمين أهمها:

عرفه المشرع الجزائري في المادة 02 في مفهوم المادة 619 من القانون المدني على أنه " عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي إشتراط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن " . (الأمر رقم 95-07، 1995).

وليام وهابنيز على أنه " طريقة تم بما تجميع الأخطار العرض لها مجموعة من الأشخاص أو المنشآت عن طريق تحصيل الإشتراكات التي تقدر رأس مال يدفع منه التعويضات ومن ثم يعمل على تخفيض الخطر وعدم التأكد. (علي، 2014، صفحة 88)

كما عرفه الفقيه الفرنسي بلاينول التأمين بأنه " عقد يتعهد بمقتضاه شخص يسمى المؤمن بأنه يعرض شخصا آخر يسمى المؤمن له عن خسارة احتمالية يتعرض لها هذا الأخير مقابل مبلغ من النقود هو القسط الذي يقوم المؤمن له بدفعه إلى المؤمن " (يونس، 2021، صفحة 13)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التأمين على أنه عبارة عن خدمة يقدمها المؤمن " شركة التأمين" إلى المؤمن لهم مقابل دفع مبلغ معين إلى المؤمن الذي يتعهد بسداد القيمة المادية للخطر المعطى.

الفرع الثاني: وظائف التأمين:

يقوم التأمين بتأدية عدة وظائف ويمكن بلورتها فيما يلي : (الهلالي و شحادة، ، 2003، صفحة 265)

أولا: التأمين يحقق الأمان:

يعتبر تحقيق الأمان الذي يحققه التأمين من أهم وظائف التأمين للفرد والجماعة على حد سواء، حيث يستوي ذلك التأمين ضد الأضرار مع التأمين على الأشخاص؛

فالتأمين من الأضرار سواء كان تأميناً من المسؤولية نجد أن الشخص يؤمن نفسه مما يتبع من مخاطر كحريق أو سرقة أو رجوع الغير عليه وينصرف الشخص إلى عمله في ثقة وإطمئنان وحتى إذا وقع الخطر المؤمن منه فإن المستأمن سوف يكون واثقاً من وجود المؤمن إلى جانبه ويعوضه على كل ما يترتب على وقوع الخطر مما يساعد على شعور المستأمن بالأمان ويستطيع أن ينتج في عمله؛

كما يحقق تأمين الأشخاص الأمان والطمأنينة في النفوس فسلامة الأبدان والأرواح من الأمور التي تبقي الإنسان على الدوام في الطمأنينة، وبهذا فالتأمين يطمئن الشخص أنه سيحصل على مبلغ التأمين متى وقع الخطر المؤمن منه كجزء يقعه عن القيام بعمله، كما تطمئن نفسه إلى أن ورثته سيحصلون على مبلغ التأمين عند وفاته ومن ثم يضمن حمايته من الحاجة والعوز؛

وينعكس آثار الأمان الذي يتحقق للفرد على الجماعة التي يعيش فيها ، ويتصرفون في أعمالهم في ثقة وإطمئنان بالنسبة لأنفسهم وكذلك بالنسبة لمن يعولون أيضا لا بد أن تكون جماعة متماسكة كما أن عجلة الإنتاج فيها سوف تدور بانتظام وباستمرار وهذا كله سوف يؤثر في دعم الإقتصاد القومي.

ثانيا: التأمين يعمل على تكوين رؤوس الأموال:

يلعب التأمين دورا هاما وفعالا في تجميع رؤوس الأموال وذلك عن طريق الأقساط التي يدفعها حملة الوثائق، حيث يتم تجميع رؤوس أموال ضخمة وتستخدم كأحد عوامل الإنتاج؛

و الأمر الذي يجعل شركات التأمين دورا هاما وحيويا في مجال الإنتاج القومي ونظرا لخطورة الدور الذي تلعبه تلك الشركات في الدول المختلفة، فإن التشريعات تدخل باستمرار وذلك من خلال سياسة مرسومة مع أحكام الرقابة عليها لتنفيذ هذه السياسة؛

يتبلور ذلك من خلال قوانين مراقبة أعمال التأمين في الدول المختلفة.

ثالثا: التأمين وسيلة هامة من وسائل تنشيط الإئتمان:

التأمين وسيلة هامة من وسائل تنشيط الإئتمان سواء بالنسبة للمستأمن أو بالنسبة للدولة ذاتها، بالنسبة للمستأمن فإن التأمين يمكنه الحصول على ما يحتاج إليه من إئتمان بوسائل متعددة أهمها:

أ. التأمين يساعد على تقوية المركز المالي للمستأمن ويسير له عملية الحصول على الإئتمان نظرا لأنه يدعم الضمان الذي يقدمه هذا المستأمن لدائنين؛

ب. إذا أراد الشخص الحصول على الإئتمان ولم يكن لديه مال يقدمه كضمان للدائنين فإنه يستطيع أن ما أمن على حياته لصالح دائنه من أن يحصل على الإئتمان المنشود وذلك لإطمئنان الدائن من هذه الحالة؛

ت. لتأمين على حياة دورا واضحا في تنشيط الإئتمان، فوثيقة التأمين على الحياة تكون لها قيمة في ذاتها بعد مرور فترة زمنية معينة عليها من تاريخ عقد هذه الوثيقة؛

ث. أن يقوم الدائن نفسه والذي يمنح الإئتمان لمدينه بإبرام عقد التأمين حتى يقيه خطر إفلاس المدين، أما بالنسبة للدولة فإن التأمين يمكنه الحصول على القروض التي يحتاج إليها وذلك عن طريق رؤوس الأموال الضخمة والمتجمعة لدى شركات التأمين من الأقساط التي يدفعها المستأمنون والتي تقوم هذه الشركات بتوظيفها في السندات العامة التي تصدرها الدولة، وهذا يساهم في تغطية القروض العامة، كما يساهم في إستثمارات المشروعات العامة، وهذا بدوره يعمل على تنشيط الإئتمان العام وإزدهار الإقتصاد القومي.

رابعاً: التأمين عامل من عوامل الوقاية:

لا يقتصر دور التأمين على تغطية الخطر بعد وقوعه، ولكنه ليقدم بدور آخر لا يقل أهمية بصورة غير مباشرة فالتأمين يعمل على تجنب المخاطر والتقليل من الحوادث قدر الإمكان، ولذلك فإنه يمثل عامل من عوامل الوقاية في المجتمع؛

وعلى هذا يمكن تحقيق هذا الدور في وسائل متعددة فقد تكون شركات التأمين فيما بينها تقوم بدراسه أسباب وقوع المخاطر المختلفة كالحرائق وإصابات العمل وحوادث المرور والعمل تجنيها وإتخاذ ما يلزم من الوسائل والإحتياطات لتقليل فرص وقوعها، وهي تستعين بالخبراء والمختصين الذين يتولون البحث والدراسه وارسال النشرات والاعلانات الخاصه بالوقايه وبهذه العوامل وغيرها يكون التأمين عاملا من عوامل الوقايه في المجتمع وهذا من شأنه ان يحقق الاستقرار والامان.

خامساً: تحسين ميزان المدفوعات:

التأمين من الأمور الهامة التي لا يمكن اغفالها في العمل على تحسين ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات غير المنظورة فمثلا المبالغ التي تحصل عليها الشركات التأمين من عمالات صعبة مقابل الخدمات التأمينية التي تقدمها للأجانب أو من عائد إستثماراتها في البلاد الأجنبية وعائد إعادة التأمين التي تباشرها والمتحصلات التي تظهر من العمليات الجارية في ميزان المدفوعة تحت بند التأمين تزيد قيمتها كلما زادت الخدمة التأمينية التي تؤديها الشركات الوطنية للأجانب أو كلما زادت معاملاتهما في إعادة التأمين مع الخارج، وكلما زاد هذا القيد كلما تحقق فائض في ميزان المدفوعات أو على الأقل يمكن تجنب

العجز فيه، وما هو جدير بالذكر أنه كلما تم الإتساع في التجارة الخارجية كلما كان لها عظيم الأثر على التأمين حيث أن تبادل السلع بين الدول سيظل دائما مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتأمين ولا شك أن وجود التأمين عامل من عوامل التجارة الخارجية وبالتالي يؤدي الى تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وبالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك وظائف أخرى يؤديها التأمين تتمثل في زيادة مقدار الكفاية الإنتاجية وتوفير الرفاهية الاقتصادية ونشر الوعي بالمسؤولية الاجتماعية وبالإضافة إلى خلق مجتمع مستقر و متماسك.

الفرع الثالث : أهمية التأمين : (صديقي و بالي مصعب، 2016، صفحة 39)

أولا: **الدور الإقتصادي للتأمين:** إن الهدف الأساسي للتأمين هو توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت من نتائج الأخطار المختلفة التي يواجهونها، بذلك فهو يساهم في توفير الإستقرار الإقتصادي من خلال العناصر التالية:

- أ. **التأمين وسيلة للإستثمار والإدخار:** التأمين وسيلة للإستثمار من خلال تكوين رؤوس الأموال التي تتجمع من الأقساط حيث تدفع منها التعويضات عند وقوع الحادث ويحتفظ بجزء منها كإحتياطي والباقي يستغل في تكوين رؤوس الأموال واستعمالها لتمويل المشاريع الإستثمارية أما العنصر الإدخاري فيظهر جليا في تأمينات الحياة وعقود التأمين المختلط؛
- ب. **العمل على زيادة الإنتاج :** ذلك لما يتميز به التأمين من توفير تغطيات تأمينية من أخطار كثيرة مما يشجع الأفراد والمنشآت التي تعرضت للتلل الكلي أو الجزئي، وبالتالي تعود العملية الإنتاجية لمستواها في وقت وجيز ؛
- ت. **تسهيل واتساع عمليات الإئتمان وتطوير التجارة الخارجية :**

إن توفير الحماية التأمينية ينشط حركة التمويل عبر المقرضين، أذ أن وجود تغطيات تأمينية كافية يمكن المصاريف من فرض هوامش ربحية أو أسعار فائدة أقل على أموالها الموجهة لتمويل، وكلما زادت المخاطر وانعدمت التغطيات التأمينية كلما كانت تكلفة التمويل أعلى كما يلعب التأمين دورا أساسيا في اتساع وتطور التجارة الخارجية من خلال التأمين البحري وتأمين المسؤولية الذان يساهمان في دعم ثقة بين أطراف التبادل التجاري؛

ث. العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الإقتصادية :

أثناء الرواج الإقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية من حيث شمولها لفئات جديدة حيث يساعد ذلك على زيادة المدخرات الإجبارية بما يجد من الموجة التضخمية وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة قيمة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم في حالات البطالة والمرض والإصابة لهم والمستحقينهم من أرامل و يتنامى في حالة الوفاة مما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم على السلع والخدمات وهذا مايساعد على زيادة الطلب على السلع والخدمات؛

ج. الدور الوقائي للتأمين:

تهدف شركات التأمين إلى تخفيض مبالغ التعويضات فتعمل على تكوين جمعيات مشتركة بينها قصد دراسة أسباب المخاطر ومن ثم إتخاذ الإحتياطات الكافية لتلافي حدوثها، حيث تستعين بالخبراء والمختصين بهدف توعية الأفراد وأصحاب المؤسسات وإرشادهم الى طرق الوقاية من الحوادث، كما قد تستعين بالنشريات التي تبين فيها الوسائل الفنية والتقنية في تجنب المخاطر وكيفية التعامل وضرورة إتباع التعليمات والإرشادات ، كما قد تلجأ شركات التأمين إلى تقديم تشجيعات كمنح إعفاءات من القسط أو تقوم بتخفيض للمؤمن له الذي لا يقع له خطر خلال فترة معينة؛

ح. المساهمة في إتساع نطاق توظيف والعمالة:

يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على إمتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع، ذلك أن التوسع في التأمين يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية وإدارية ومهنية من إداريين ومحاسبين وفنيين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها ووكالاتها المختلفة.

ثانيا: التأمين وميزان المدفوعات:

يمثل التأمين بندا من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال حيث تسجل فيه أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الإتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج كما يرتبط تأثير التأمين في ميزان المدفوعات بالعمليات المتعلقة بالإستثمارات المباشرة التي تقوم بها شركات إعادة التأمين الوطنية في الخارج أو شركات إعادة التأمين الأجنبية في الداخل بالإضافة الى تحويل إحتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الأجنبية في السوق المحلية أو تحويل إحتياطي التأمين عن فروع الشركات الوطنية الناشطة في السوق الأجنبية.

ثالثا: التأمين والتضخم

التأمين وسيلة ادخارية جيدة كما يعتبر عنصرا مساعدا في الحد من التضخم حيث أن زيادة المدخرات تعني تقليل الإنفاق والطلب على السلع والخدمات مما يحد من التضخم وإرتفاع الأسعار، كذلك فإن زيادة المدخرات عندما تتحول إلى زيادة في الإستثمارات ودعم الإنتاج في القطاعات المختلفة ستؤدي في النهاية إلى المساعدة في زيادة المعروض من السلع والخدمات وهو ما يعتبر عنصر من العناصر التي تحد من التضخم وإرتفاع الأسعار.

رابعا: التأمين والدخل الوطني:

تظهر أهمية التأمين في الإقتصاد من خلال العلاقة بين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد والناتج المحلي الخام، أي نسبة أو حصة إنتاج التأمين من الناتج المحلي الخام للدولة وهما يسمى بمعدل النفاذية) الإختراق (بصفه عامة تكون الدولة متطورة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي مرتفعة والعكس تعتبر الدولة متخلفة أو أقل تقدما عندما تكون حصص التأمين في الناتج المحلي لديها منخفضة أو غير معتبرة.

المطلب الثاني: مبادئ وتقسيمات التأمين

الفرع الأول: مبادئ التأمين

أولاً: مبدأ منتهى حسن النية: **Le Principe de La plus grande bonne foi**

وفقاً لهذا المبدأ الذي يسرى في شأن كافة عقود التأمين يتعين على كل من المؤمن والمتعاقد أن يقدم للآخر كافة الحقائق والبيانات الجوهرية بصورة واقعية وصحيحة؛

وعلى ذلك يتعين على المؤمن له المتعاقد ألا يخفى عن المؤمن أية حقائق أو بيانات جوهرية لا يفترض علمه بها أما لعدم شيوعها أو لعدم النص عليها وفقاً للقوانين القائمة ويكون من شأن إخفائها التأثير في قرار المؤمن بقبول التعاقد أو في شروط الوثيقة أو في مقدار القسط الذي يلتزم به المؤمن له . (نجيب، 2007، صفحة 72)

ثانياً: مبدأ المصلحة التأمينية: **Le Principe de L'intérêt assurable** (المالية، 2019، صفحة

(28)

المصلحة التأمينية تعني أن الشخص الذي يتلقى منفعة وثيقة التأمين يجب أن يكون هو الذي وقعت له الخسارة المالية وقت تعرض الشيء موضوع التأمين للخسارة أو الضرر المصلحة التأمينية حق الفرد أو المؤسسة القانوني في التأمين، ويشترط أن تكون هناك علاقة قانونية يمكن التأكد منها بين الفرد وبين الشيء (موضوع التأمين)؛

هنالك أسس للتعرف على المصلحة التأمينية وشرعيتها على النحو التالي:

أ. لا بد من توفر عوامل متعددة منها وجود الملكية، والحقوق، والمصلحة، والحياة، ومسؤولية قابلة للتأمين يجب أن تحدّد صفة مصلحة المؤمن له بها؛

ب. لا بد أن يتوفر عامل طبيعة العلاقة بين المؤمن له والمصلحة التأمينية المشار إليها وأن تتوفر لهذه العلاقة الصبغة الشرعية القانونية، وتتحقق عن طريق إنشاء عقد بين المؤمن له وأي صفة أو هيئة أخرى كالشركة التأمين .

ثالثاً: مبدأ التعويض **Principe de Compensation** (المعهد المالي، 2016)

هو إعادة المؤمن له بعد الخسارة إلى نفس الحالة المالية التي كان عليها مباشرة قبل الخسارة ونظرياً فإنه لن يكون في حالة أفضل أو أسوأ بل في نفس الحالة، أما عملياً فإنه من الصعب جداً تحقيق ذلك ولكن عدم تحقيقه لا يشكل خروجاً عن المبدأ الأساسي والذي الكثيرون في أساس التأمين؛

ولذلك نعتبره أي مصلحة مالية للمؤمن له في الشيء موضوع التأمين ولكننا لا يمكن وضع قيمة مالية لحياة الإنسان حيث إن لكل منا له مصلحة غير محدودة في حياته وأطرافه، وعليه فإن وثائق تأمين الحماية والإدخار والحوادث الشخصية (باستثناء النفقات الطبية) ليست وثائق تعويض ولا ينطبق مبدأ التعويض عليها.

رابعاً: مبدأ المشاركة: Principe de Partage

يعني حق شركة التأمين في مطالبة شركات التأمين الأخرى التي قامت بتأمين للمشاركة معها في تكاليف التعويض؛

ولكي يطبق مبدأ المشاركة يجب أن تتوفر الشروط التالية أو المتطلبات القانونية الآتية:

- أ. وجود وثيقتي تعويض أو أكثر؛
- ب. أن تغطي هذه الوثائق نفس المصلحة (نفس المؤمن له)؛
- ت. أن يكون سبب الخسارة مغطى في جميع الوثائق؛
- ث. أن تكون جميع هذه الوثائق نفس موضوع التأمين؛
- ج. أن تكون كل وثيقة مسؤولة عن نفس الخسارة؛
- ح. يجب أن تكون جميع وثائق التأمين المغطية للخطر سارية المفعول وقت حدوث الخسارة.

خامساً: مبدأ السبب القريب: Principe de cause immédiate (نعيمة، 2018، صفحة 06)

ينص هذا المبدأ على أنه "عند وقوع سبب مباشر يؤدي إلى تولد سلسلة من الحوادث المتصلة تؤدي في نهايتها إلى وقوع الخسائر المغطاة بعقد التأمين فإنه يجب على المؤمن القيام بالتعويض إذا كان السبب المباشر مغطى ومتضمن في عقد التأمين "

والسبب القريب يعني:

- أن يكون السبب الأساسي أو المباشر في حدوث الخطر، أو أن يكون هو السبب الأول ثم تتبعه عدة أسباب أخرى غير مغطاة في التأمين، وفي هذه الحالة تلتزم شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين أو التعويض؛
- أن يكون السبب المباشر الذي حدث أولاً غير مغطى بالتأمين و أدى إلى سلسلة من الحوادث مغطاة بالتأمين، ففي هذه الحالة لا تلتزم شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين أو التعويض.

سادساً: مبدأ الحلول: Le Principe de Solutions

يعتبر مبدأ الحلول في التأمين نتيجة حتمية لمبدأ التعويض، ويمكن تعريف الحلول بأنه حق الشخص أو الهيئة التي قامت بتعويض شخص آخر أو هيئة وفقا لإتفاقيات قانونية محددة أن تحل محل الشخص المؤمن له الذي تم تعويضه بكافة ما له من حقوق.

الفرع الثاني: تقسيمات التأمين

تعددت تقسيمات التأمين بحسب الهدف من التقسيم وفيما يلي نعطي فكرة موجزة عن هذه التقسيمات؛

أولاً: تقسيم التأمين بحسب ما إذا كان إجبارياً أم إجبارياً

طبقاً لهذا التقسيم فإن التأمين ينقسم إلى:

أ- التأمين الإختياري: Assurance Facultative

هو كل أنواع التأمين التي يقدم عليها الأفراد بمحض إرادتهم دون قانون يلزمهم بذلك وهذه الأنواع تتمثل في أنواع التأمين التي تصدرها شركات التأمين كالحياة والحريق والسطو... الخ ويتحمل المستؤمن تكلفة التأمين بمفرده وحسب درجة الخطورة الخاصة به، كما أن الشركات التي تمارس هذا النوع من التأمين تهدف إلى الربح ولذلك فإن القسط الذي يسدده المستؤمن يمثل قسط الخطر مضافاً إليه تحميلات والتي تتضمن عمولة الإنتاج والمصروفات الإدارية وهامش الربح. (ثيان، 1993، صفحة 59)

ب- التأمين الإلزامي: L'assurance Obligatoire

للتأمين الإلزامي له دور فعال في نشر التأمين ودعمه، كالتأمين المنشآت الخطيرة، والتأمين ضد حوادث السيارات، والتأمين على البضائع المنقولة... الخ، وبسبب التأمين الإلزامي إستساع الكثير من الناس الأمر، وإعتادوه، وأخلدو إليه، ووجدو فيه المهرب من مواجهة المسؤوليات بأنفسهم مهما خسرو وتوهو كثير من المخاطر التي لا أساس لها ولا سبب إلا إيجاءات شركات التأمين وإبتكاراتها. (أحمد، 2010، صفحة 79)

ثانياً: تقسيم التأمين حسب الشكل

أ. التأمين التعاوني: Assurance coopérative

هو كل عمل مجموعات من الناس يعملون على تخفيف ما يقع على بعضهم من أضرار وكوارث من خلال تعاون منظم يظم كل مجموعة يجمعها جامع معين (بن سميحة و طيني ، 2012، صفحة 7)

إن التأمين نظام بطبيعته نظام إجتماعي قوامه التكافل والتعاون على تحمل المخاطر بين أفراد الجماعة الواحدة وقد ظهرت تصورات مختلفة لهم في المجتمعات العربية والمسلمة حيث وجد مايعزز ويؤكد ما حثت إليه الشريعة الإسلامية في كل ما فيه

خير وبر مصدقا لقوله تعالى: " وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ " . { سورة المائدة الآية 2 } . (منصور، 2015، صفحة 55)

ب. التأمين التجاري: Assurance Commerciale

عقد معاوضة يلتزم أحد طرفيه وهو المؤمن أن يؤدي إلى الطرف الآخر وهو المؤمن له أو من يعينه عوضاً مالياً يتفق عليه؛ يدفع عند وقوع الخطر أو تحقق الخسارة المبينة في العقد وذلك نظير رسم يسمى قسط التأمين يدفعه المؤمن له بالقدر والأجل والكيفية التي ينص عليها العقد المبرم بينهما . (جبير، 2010، صفحة 03)

و بعد الدراسات الوافية وتداول الرأي في قرار مجلس هيئة كبار العلماء تم الموافقة عليه من طرف مجلس المجمع الفقهي بالإجماع من جواز التأمين التعاوني، بدلا من التأمين التجاري المحرم بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو على البضائع التجارية... الخ، للأدلة التالية: (باز، 1977، صفحة 35)

- أخذ مال الغير بلا مقابل في عقود المعاوضات التجارية محرم، لدخوله في عموم النهي في قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ " . { سورة النساء الآية 29 }
- عقد التأمين التجاري من الرهان المحرم، لأن كلا منهما فيه جهالة ومقامرة، ولم يبيح الشرع من الرهان إلا مافيه نصرة للإسلام، وظهور لأعلامه بالحجة والسنان، وقد حصر النبي صلى الله عليه وسلم رخصة الرهان بعوض في ثلاثة بقوله " لاسبق إلا في خوف أو حافر أو نصل " وليس التأمين من ذلك ولا شبيها فكان محرما؛

ت. التأمين الإجتماعي: Sécurité Sociale

هو عبارة عن وثيقة تأمين عامة واحدة يلتزم بها جميع المشمولين بالحماية ويتقيدون بأحكامها وتحقق لهم مزايا مباشرة وغير مباشرة، أما التأمين الخاص أو التجاري فوثائقه متعددة ومتنوعة ولل فرد حرية الاختيار بينهما كما أن له حرية تحديد مبلغ التأمين ومستوى الحماية قبل الإتفاق والتعاقد؛ ومن هنا فإن السمة الأساسية لغالبية برامج التأمينات الإجتماعية هو الإلزام بعكس التأمين التجاري وهو أمر طبيعي طالما تتقرر التأمينات الإجتماعية لمواجهة مشاكل إجتماعية لها صفة العمومية وتستلزم بالتالي إجبار الجميع على الإلتزام بها . (نجيب، 2007، صفحة 37)

ثالثا: تقسيم التأمين حسب الموضوع: (الشبيلي)

أ- تأمين الأضرار: Assurance Dommage

وهو يتناول المخاطر التي تؤثر في ذمة المؤمن له والغرض منه تعويض الخسارة التي تلحق المؤمن له بسبب الحادث وهو ينقسم إلى قسمين:

1. التأمين على الأشياء: Assurance Objet

ويراد بها تعويض المؤمن لهم من الخسارة التي تلحقه في ماله كالتأمين من الحريق والسرقة؛

2. التأمين من المسؤولية: Assurance Responsabilité Civile

ويراد به ضمان المؤمن له ضد الرجوع الذي قد يتعرض له من جانب الغير بسبب ما أصابهم من ضرر يسأل عن التعويض عنه، وأهم صور تأمين المسؤولية الناشئة من حوادث السيارات أو من حوادث العمل؛ وفي تأمين الأضرار يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له عند حدوث الكارثة في حدود مبلغ التأمين، أي أن المؤمن يدفع للمؤمن له أقل المبلغين، المبلغ المؤمن به والمبلغ الذي يغطي الضرر الناشئ عن الحادثة؛ وليس للمؤمن له أن يجمع بين مبلغ التأمين ودعوى التعويض ضد الآخرين المسؤولين عن الحادث، وإنما يحل المؤمن محل المؤمن له في الدعوى الكائنة له ضد من تسبب في الضرر.

ب- تأمين الأشخاص: Assurance de personnes

وهو يتناول كل أنواع التأمين المتعلقة بشخص المؤمن له ويقصد به دفع مبلغ معين للإنسان في وجوده أو سلامته، يحدده المؤمن باتفاق بينهما، ولا يتأثر بالضرر الذي يصيب المؤمن له، حيث يجمع بين مبلغ التأمين من المؤمن والتعويض ممن تسبب في الضرر، فالمؤمن هنا لا يحل محل المؤمن له؛ ويشمل تأمين الأشخاص نوعين أساسيين:

1. التأمين على الحياة: Assurance -vie

وله صور متعددة أهمها:

- التأمين لحالة الوفاة وقد يكون عمريا وقد يكون مؤقتا؛
- التأمين لحال البقاء أو لحال الحياة ومن أمثلتها التأمين المضاد؛
- التأمين المختلط البسيط: وهو أن يلتزم فيه المؤمن بأداء المبلغ المؤمن إما في تاريخ معين للمؤمن له نفسه إذا ظل حيا في هذا التاريخ، وإما إلى المستفيد المعين أو إلى ورثة المؤمن له إذا مات قبل التاريخ، ويكون القسط في هذا النوع أكبر من النوعين السابقين، وهذا النوع هو أكثر شيوعا في التأمين على الحياة.

2. التأمين من الحوادث الجسمية: Assurance accidents corporels

وهو النوع الثاني من نعي التأمين على الأشخاص، ويلتزم فيه المؤمن بدفع مبلغ من المال إلى المؤمن له في حالة ما إذا أصابه في أثناء المدة المؤمن فيها حادث جسماني، أو إلى المستفيد المعين إذا مات المؤمن له.

المطلب الرابع: عقود التأمين وإعادة التأمين

الفرع الأول: عقود التأمين : (القادر و بوفليح ، 2012، صفحة 70)

أولاً: نشأة عقود التأمين

لقد ظهرت أولى أشكال التأمين البدائي عند الرومان، والذي سمي بالقرض البحري، لمقتضاه يقوم المقرض بمنح مالك السفينة أو الشحنة مبلغاً من المال مقابل معدل فائدة مرتفع، ويتم الإتفاق بينهما على أنه إذا وصلت السفينة أو الشحنة إلى ميناء الوصول سالمة يحصل المقرض على قيمة القرض والفوائد المرتفعة، ولكن في حالة عدم وصول السفينة سالمة يضيع على المقرض قيمة القرض وفوائده، وإستمر عقد القرض البحري حتى العصور الوسطى، وظهر التأمين على الحياة في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري، حيث تطلب الأمر التأمين على حياة قبطان السفينة والبحارة، وظهرت أهمية تأمين الحريق بعد حريق لندن الشهير عام 1666 الذي دمر 85% من مباني المدينة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإهتمام بتأمين الحريق، وفي بداية القرن العشرين بدأ الإهتمام بتأمين وسائل النقل نفسها من أخطار التصادم والسرقة والحريق، حيث ظهر تأمين السيارات وتبعه تأمين الطيران ؛ وبالنسبة للتأمين الإجتماعي، فقد ظهر بهدف حماية الطبقة المعاملة من أخطار الوفاة والعجز والشيخوخة والمرض وإصابات العمل التي كانت تؤدي إلى إنقطاع دخل العمل .

ثانياً: تعريف عقود التأمين

لقد عرفه القانون المدني السوري في المادة 713 منه عقد التأمين على أنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي إشتراط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك لقاء قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن له؛

ويعرف أيضاً : (بونعجة و بوفليح ، صفحة 71)

بالعقد الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف (شركة التأمين) تحمل خطر تأميني هام من طرف آخر (حامل الوثيقة) بالإتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن حدث مستقبلي محدد غير مؤكد الوقوع (الحادث المؤمن منه) يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة؛

وتتحدد مفاهيم مخاطر التأمينية كما يلي: " تعد من المخاطر الغير المالية التي تحول من حامل العقد إلى مصدره " ؛

الخطر المالي: " هو الخطر الناجم عن التغير المستقبلي لواحد أو لعدد من العناصر التالية: معدل فائدة خاص، سعرأداة مالية، سعرسلعة معينة، سعر صرف، تنقيط إئتماني أو مؤشر إئتماني، أو متغيرات أخرى، بشرط أنه في حالة متغير غير مالي لا يجب تخصيصه في أحد أجزاء العقد؛

في حين عرفه القانون الأمريكي بأنه : (القادر و بوفليح ، 2012، صفحة 71)

" عقد يتعهد بمقتضاه شخص بتعويض شخص آخر عن خسارة أو تلف أو مسؤولية تنشأ عن حادث عارض أو غير معروف مقدما "؛

مما سبق نستنتج أن عقد التأمين يتكون من العناصر التالية:

- أ. **المؤمن:** وهو الطرف الأول في عقد التأمين والممثل في شركة التأمين التي تلتزم بتعويض المؤمن له أو المستفيد في حال تحقق الخطر المبين في العقد؛
- ب. **المؤمن له:** وهو الطرف الثاني في عقد التأمين، والذي يلتزم بدفع الأقساط للمؤمن (شركة التأمين)، مقابل حمايته من الأخطار التي تصيبه في شخصه أو أمواله؛
- ت. **المستفيد:** وهو الطرف المستفيد من التعويض الذي تدفعه شركة التأمين، وقد يكون هو المؤمن له نفسه؛
- ث. **القسط:** وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له إلى المؤمن (شركة التأمين)، وغالبا ما يكون سنويا؛
- ج. **الخطر:** وهو عبارة عن حدث مستقبلي غير مؤكد، وحدوثه يكون خارج نطاق إرادة الطرفين؛
- ح. **التعويض:** وهو المبلغ الذي تدفعه شركة التأمين إلى المؤمن له، وذلك عند تحقق الخطر المبين في العقد.

ثالثا: خصائص عقود التأمين:

يتميز عقد التأمين بالخصائص التالية:

- أ- أنه عقد ملزم للطرفين: حيث يلتزم المؤمن له بدفع أقساط التأمين، في حين يلتزم المؤمن (شركة التأمين) بدفع التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه؛
- ب- أنه عقد معاوضة: حيث أن كلا الطرفين يأخذ مقابلا لما أعطى، فشركة التأمين تأخذ أقساط التأمين مقابل تعويض المؤمن له عند وقوع الخطر، أما المؤمن له فيحصل على مبلغ التعويض من شركة التأمين إذا وقع الخطر مقابل الأقساط التي يدفعها لشركة التأمين؛
- ت- أنه عقد احتمال (عقد غرر): حيث أن كلا الطرفين (شركة التأمين والمؤمن له) لا يعرفا وقت وقوع الخطر، حيث أن وقوع الخطر يكون خارج نطاق الطرفين؛
- ث- أنه عقد إذعان: حيث أن أحد طرفي العقد ضعيف وهو المؤمن له، والطرف الآخر قوي وهو شركة التأمين، حيث يجب على المؤمن له أن يقبل الشروط التي تضعها شركة التأمين حتى ولو كانت جائرة من وجهة نظره .

الفرع الثاني : إعادة التأمين

أولا: تعريف إعادة التأمين : (هاني و الزحيلي، 2009، صفحة 69)

يقصد بإعادة التأمين العقد الذي يبرمه المؤمن نفسه مع مثنى التأمين (شركة تأمين أخرى) أو معيد التأمين بحيث يتخلى فيه المؤمن إلى هذا الأخير عن كل أو بعض الأخطار التي تحملها، ويحدث هذا في الحالة التي يتعاقد فيها المؤمن مع المؤمن له ثم يجد المؤمن نفسه يتحمل إلتزامات كبيرة بالنسبة لخطر واحد فيحاول أن ينقل العبء إلى شخص آخر هو (مثنى التأمين) ولا يحتفظ لنفسه إلا بنصيب ضئيل، وقد يلقي عبء الخطر كله على مثنى التأمين وذلك في مقابل أقساطه.

ثانيا: وظائف عملية إعادة التأمين : (يوبكر، 2016، صفحة 326)

تقوم عملية إعادة التأمين بعدة وظائف نتطرق لها فيما يلي :

- أ. تسمح عملية إعادة التأمين بتفتيت الأخطار المركزة وتحويلها إلى أخطار قابلة للتأمين، الذي ينتج عنه توفير نوع من الحماية التأمينية لمثل هذا النوع من الأخطار، فتعمل كل شركة تأمين مباشر على الاحتفاظ بأجزاء بسيطة من عدد كبير من عمليات التأمين على تلك الأخطار، حتى تتمكن من تحقيق التوازن في محفظتها المالية؛
- ب. عملية إعادة التأمين تشجع شركات التأمين المباشر على زيادة قدراتها الإستيعابية، من خلال قبولها الإكتتاب في عمليات عديدة ومهما كانت درجة المخاطر فيها، مما يؤدي بها إلى زيادة نشاطها وتوسيع عملياتها التأمينية والأمر الذي ينتج عنه هو تحسن مركزها المالي؛
- ت. ينتج عن عملية إعادة التأمين توفير نوع من الرقابة على كل من معدلات الخسارة ومعدلات المصاريف، ذلك أن هيئات الرقابة والإشراف تفرض على شركات التأمين حد أدنى للملاءة، بحيث يجب أن لا يزيد صافي الأقساط (مخصوصا منه الأقساط المسندة لمعيد التأمين) عن نسبة معينة من قيمة رأس المال والإحتياطيات، هذا من جهة؛ وشركات إعادة التأمين هي الأخرى تمارس نوع من الرقابة على شركات التأمين المباشرة، من جهة ثانية.

ثالثا: أنواع إعادة التأمين

تنقسم إعادة التأمين إلى نوعين هما : (عثمان و عبدالمالك محمد، 2004، صفحة 278)

أ. إعادة التأمين بالمشاركة في الأقساط والتعويضات:

وطبقا لهذه الطريقة تحصل شركة إعادة التأمين على نسبة معينة من الأقساط مقابل أن تتحمل نفس النسبة من التعويضات، لأنها المبالغ التي تدفعها شركة التأمين إلى المؤمن لهم في حالة وقوع الخطر للمؤمن ضده؛ ويستحق التعويض في التأمينات العامة بقدر الأضرار والخسائر التي أصابت المؤمن له عند حدوث الخطر للمؤمن ضده وفي حدود مبلغ التأمين وخلال مدته المحددة ووفقاً للشروط المتفق عليها بين شركات التأمين والمؤمن له؛

ويمثل قيمة التأمين أقصى تعويض يمكن أن تصفه الشركة، ويتم تحديد التعويض بمقدار الضرر الفعلي الذي أصاب المؤمن له والناجم من الكارثة ويمثل الأشياء التي أصابها الضرر ولا يغطي التعويض الأرباح المتوقعة، ويخصم من التعويضات قيمة ما ينقذ من البضائع.

ب. إعادة التأمين ضد زيادة خسائر التأمين:

طبقاً لهذه الطريقة فإن الشركة الأصلية تدفع أقساط معينة يتفق عليها لشركة تأمين أخرى مقابل أن تتحمل الثانية الخسارة التي تزيد عن حد معين محدد مقدماً والناجم عن كل وثيقة على حدة أو الناتجة عن إجمالي الوثائق التي تصدرها الشركة الأولى وقد تكون عملية إعادة التأمين إختيارية بمعنى أن شركة التأمين يكون لها الحق المطلق في أن تقبل أو تتنازل عن جزء من أقساطها؛ ويجدر الإشارة إلى أن هذه العملية قد تؤدي إلى تحمل تكاليف إدارية معينة مرتفعة مما قد يدفع شركات التأمين إلى تنظيم عمليات إعادة التأمين باتفاقيات معينة حيث تقوم شركة التأمين بتلقى الأقساط المتنازل عنها وفقاً لنصوص الاتفاقية؛ وكما تقوم شركة التأمين بإعادة التأمين على جزء من عملياتها لدى شركات إعادة التأمين، فإنه تطبيقاً لمبدأ توزيع المخاطر، والمعاملة بالمثل يجب أن تقوم شركات التأمين الأخرى بإعادة التأمين على جزء من عملياتها لدى الشركة، و من ثم يمكن تقسيم أيضاً إعادة التأمين إلى : (سيد، 2015، صفحة 214)

1. أقساط إعادة تأمين وارد

يلاحظ بالنسبة لأقساط إعادة التأمين الوارد أن قيمة الأقساط المستلمة تضاف إلى حساب المال الإحتياطي لعملياته ولا يضاف إلى حساب البنك أو الخزينة حتى لا يترك للشركة حرية التصرف فيه، وذلك لأحكام الرقابة على عمليات إعادة التأمين ويظهر المال الإحتياطي لعمليات إعادة التأمين الوارد ضمن عناصر الأصول في الميزانية؛

2. أقساط إعادة تأمين صادر

يلاحظ أن سداد الشركة الأصلية لقيمة الأقساط المستحقة عليها لشركات إعادة التأمين يظهر تحت بند المال الإحتياطي لعمليات إعادة التأمين الصادر ولا يثبت خصماً من حسابات البنك أو الصندوق ويظهر أيضاً ضمن عناصر الخصوم في الميزانية.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل ولو بإيجاز، إبراز وتوضيح المفاهيم والأساليب المختلفة التي يقوم عليها نشاط التأمين، مما يميزه عن الأنشطة الأخرى، وأهميته في حياة الفرد وذلك حسب حاجته وهي عملية تقوم على طرفين المؤمن له والمؤمن، وعادة ما تكون شركات التأمين التي تعتبر منشآت حديثة النشأة في الجزائر؛

حيث لاحظنا أن شركات التأمين لطالما إحتلت أهمية كبيرة في مختلف النظم الإقتصادية، وأهميتها تزداد يوما بعد يوم، خاصة مع التطورات المهمة التي تحدث في الإقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التطورات العميقة من ناحية أخرى؛ كما أنها تسعى إلى:

- ضمان الإستمرارية والبقاء، لأنهم يعملون بجد للحفاظ على مركزهم في بيئة تنافسية تتسم بعدم الإستقرار؛
 - قياس درجة تقدمهم وتقييم كفاءتهم من خلال المراقبة المستمرة لأدائهم ومعرفة مستواهم ومقارنته مع الشركات العاملة في نفس البيئة؛
 - تحديد الإنحرافات إن وجدت سواء كانت طفيفة ولا تجذب الإنتباه أو مهمة تتطلب إتخاذ قرارات صحيحة؛
 - الإعتماد على مسك الحسابات لعملياتها المختلفة، أسوة بالمنشآت الإقتصادية الأخرى، من حيث إلزامها بنفس المبادئ والقواعد المحاسبية في تسجيل المعاملات المالية من المستندات، ثم حفظها في المحفوظات الخاصة بها؛
- وتمكننا من معرفة الغرض من إعداد البيانات المالية النهائية في نهاية كل فترة محاسبية وهو ما يعرف عموماً بالنظام المحاسبي الذي سنتطرق إليه في الفصل الثاني؛

وشركات التأمين ما زالت تحافظ على خصوصيتها وتميزها عن باقي الأنشطة الإقتصادية، والأمر الذي أحدث فرقا في مساءلتها، هو حين تخضع لقيود تنظيمية وقانونية تفرض عليها بنصوص تشريعية، والغرض من مراقبتها والإشراف عليها هو حماية أموال المؤمن عليه.

الفصل الثاني: الإطار النظري لنظام المحاسبي المالي
لشركات التأمين

تمهيد:

تهدف شركات التأمين بوضع نظام محاسبي يفي بتسجيل البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية المرتبطة بإنجاز عمليات التأمين، وعرض تلك البيانات بأسلوب يخدم أهداف وأغراض التخطيط والرقابة، وحسن إستغلال الموارد المتاحة بهذه الشركات وهذا النظام المحاسبي لا تختلف مقوماته أو أركانه عن الأنظمة المحاسبية المطلقة في مجالات النشاطات الأخرى، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة المحاسبة في الشركة؛

سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة حول النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين وسنتطرق إلى كل

الجوانب إنطلاقاً من المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** نظرة حول النظام المحاسبي لشركات التأمين؛
- **المطلب الثاني:** مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي؛
- **المطلب الثالث:** الدفاتر والسجلات التي تحتفظ بها شركات التأمين؛
- **المطلب الرابع:** المعالجة المحاسبية لعمليات التأمين.

المبحث الأول: النظام المحاسبي لشركات التأمين

التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين على غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث إعماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك الشركات.

المطلب الأول : نظرة حول النظام المحاسبي لشركات التأمين

أولاً : تعريف النظام المحاسبي

يتكون النظام المحاسبي من مجموعة أو نسق مترابطة من الأجزاء أو العناصر التي في مجموعها الأساس العلمي لهذا النظام، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف التي صمم لأجلها، ويعتمد نجاح وفعالية النظام في تحقيق أهدافه المرجوة على سلامة الهيكل التنظيمي وتعاون الأفراد ومدى رغبتهم في تحقيق بلوغ هذه الأهداف، وفضلاً عن ذلك يقوم النظام المحاسبي على مجموعة من المقومات تتمثل في المجموعة المستندية والأخرى الدفترية ثم مجموعة من التقارير والقوائم المالية وبناء على ما سبق يمكن تعريف النظام المحاسبي كالتالي على أنه : (لقانون رقم 7/11، 2007، صفحة 03)

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "

ثانياً : خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين

- أ. ضرورة ملائمة النظام المصمم لطبيعة وظروف وحجم عمليات شركات التأمين؛
- ب. موافقه النظام المصمم لأحكام القوانين التي تحكم شركات التأمين المطبقه له؛
- ت. توافر المرونة والبساطة والوضوح في تصميم المستندات والدورة المستندية لعمليات التأمين المختلفة؛
- ث. إمكانية تقسيم العمل بين العاملين لتحديد مسؤولية كلا منهم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في الشركة؛
- ج. توفير البيانات لتلبية احتياجات إدارة شركة التأمين والأجهزة الخارجية والإشرافية والرقابية وأجهزة تقسيم الأداء؛
- ح. إقتصادية النظام المصمم بحيث يكون العائد من التطبيق أكبر من التكلفة.

ثالثاً : خصائص المحاسبة في شركات التأمين

تتمثل المحاسبة في شركات التأمين بالخصائص التالي:

- أ. خضوع وقيام المحاسبة العمليات في شركات التأمين وفق أحكام القوانين التي ينظم مهنة التأمين في البلد ؛
- ب. عمليات شركة التأمين تتأثر بعوامل المخاطرة وعدم التأكد ؛
- ت. تعدد وكثرة التسويات الجردية للعمليات التأمينية في نهاية العام؛
- ث. تعدد حسابات النتيجة تبعاً لتعدد فروع التأمين في الشركات.

المطلب الثاني: مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي

كل شركات التأمين وإعادة التأمين ملزمة بإحترام مدونة الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي إلا أنه يمكنها إضافة حسابات فرعية تتناسب مع عملياتها المحاسبية؛

وفيما يلي عرض مختصر لحسابات شركات التأمين:

المجموعة الأولى: حسابات رؤوس الأموال (لم تتغير ماعدا 14 و 19)؛

الحساب 14: مؤونات تقنية:

ويتفرع إلى:

حساب 140: مؤونات الضمان (لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين وإعادة التأمين)؛

حساب 141: مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (يستعمل لتعويض عن النفس في الديون التقنية)؛

حساب 142: مؤونات الأخطاء والكوارث (تسجيل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطاء).

الحساب 19: إلتزامات تقنية:

هي ديون على الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين والتي تمثل ويتفرع إلى :

حساب 190: كيانات ذات صلة؛

حساب 191: كيانات مساهمة؛

حساب 192: كيانات أخرى.

المجموعة الثانية: حساب الأصول الثابتة وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

المجموعة الثالثة: حسابات المؤونات والديون التقنية للتأمين؛

حساب 30: مؤونات فنية على العمليات مباشرة "التأمين على الأضرار"؛

حساب 31: مؤونات فنية على العمليات المقبولة "التأمين على الأضرار"؛

حساب 32: مؤونات فنية على العمليات مباشرة "التأمين على الأشخاص"؛

حساب 33: مؤونات على العمليات المقبولة "التأمين على الأشخاص"؛

حساب 38: حصة التأمين الإقتراضي المسندة؛

حساب 39: حصة إعادة التأمين المسندة.

المجموعة الرابعة: حسابات الغير (لم تتغير ماعدا حساب 40 و 41)

حساب 40: الديون الناشئة عن إعادة التأمين وإعادة التأمين المشترك؛

حساب 41: المؤمنون، وسطاء التأمين والحسابات الملحققة.

المجموعة الخامسة: الحسابات المالية وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام لم تتغير.

المجموعة السادسة: حسابات الأعباء (لم تتغير ماعدا الحساب 60)؛

حساب 60: فوائد على الكوارث والنكبات.

المجموعة السابعة: حسابات المنتجات (لم تتغير ماعدا حساب 70 و71)

حساب 70: الإشتراكات (أقساط الشركات)؛

حساب 71: الإشتراكات المؤجلة؛

- مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي في (الملحق رقم 01).

المطلب الثالث: الدفاتر السجلات المحاسبية لشركات التأمين : (عطية، 2002/2003، صفحة 25)

الفرع الأول: المجموعة المستندية في شركات التأمين:

تتعدد المستندات المتداولة في شركات التأمين والتي تعد أداة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات؛
ويوجد نوعان من المستندات:

النوع الأول: يعرف بالمستندات الداخلية التي تعد داخل الشركة ومن أمثلتها وثائق التأمين الصادرة، وكشوف المتحصلات الواردة من أقسام التحصيل المختلفة، وأذون صرف التعويضات، وإخطارات إعادة التأمين الوارد، وما إلى ذلك من المستندات الداخلية الأخرى؛ **النوع الثاني:** فيعرف بالمستندات الخارجية وهي تلك التي يتم إعدادها خارج الشركة ومن أمثلتها كشوف حسابات البنوك، وإشعارات الخصم والإضافة الواردة من شركات التأمين الأخرى عن عمليات إعادة التأمين.

الفرع الثاني: المجموعة الدفترية في شركات التأمين:

نظرا لتعدد العمليات وتنوعها وتكرارها لذا يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد والمحاسبة عن أنشطة شركات التأمين؛ وطبقاً لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل:

- مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة؛

- دفاتر الأستاذ المساعدة؛

- دفتر اليومية العام؛

- وأخيراً دفتر الأستاذ العام.

ويسير النظام المحاسبي في تلك الشركات على أن يتم التسجيل في دفاتر اليوميات المساعدة من واقع المستندات المتوافرة على أن يتم ترحيل إجماليات، كل دفتر في نهاية كل فترة دورية إلى دفتر اليومية العامة أو المركزية وذلك بعمل قيود إجمالية يتم التوصل منها إلى دفتر الأستاذ العام؛

وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة، ولأغراض المراقبة وضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام، والحسابات التفصيلية الأستاذ المساعدة بدفاتر؛

وفيما يلي إستعراض موجز لهذه المجموعة الدفترية:

أولاً: مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة:

طبقاً لما ورد بالمادة 76 اللائحة التنفيذية للقانون رقم 10 لسنة 1981 يتعين على كل شركة تأمين أن تمسك السجلات التالية لكل فرع من فروع التأمين :

أ. **سجل الوثائق الصادرة:** بمجرد تقديم العملاء طلبات التأمين إلى الأقسام المتخصصة يتم إصدار وثائق تأمين والتي يتم

تسجيلها في سجل خاص وتقيد به جميع الوثائق التي تبرمها الشركة، ويشمل البيانات التالية:

1. إسم وعنوان المؤمن له؛
2. رقم الوثيقة؛
3. جهة وتاريخ إصدار الوثيقة؛
4. مدة التأمين ومبلغه؛
5. التعديلات التي تطرأ على الوثيقة؛
6. أية تعديلات أخرى ترى الشركة إضافتها.

ب. **سجل التعويضات:** وتقيد به جميع المطالبات التي تقدم للشركة؛ ويشمل البيانات التالية:

1. إسم وعنوان المؤمن له؛

2. محلية شركه الام؛
 3. رقم الوثيقة وتاريخ إصدارها؛
 4. تاريخ تقديم المطالبة وقيمتها؛
 5. الاحتمالي المقدر للحدوث والتعديلات التي تطرأ عليه؛
 6. قيمة التعويض المسدد وتاريخ السداد؛
 7. تاريخ وأسباب رفض المطالبة (إن وجد)؛
 8. أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.
- ت. **سجل الوسطاء:** وتسجل به كافة البيانات المتعلقة بالوسطاء أو وكلاء التأمين المتعاملين مع الشركة؛ ويشمل الآتي:
1. إسم الوسيط وعنوانه؛
 2. رقم وتاريخ قيد الوسيط بسجل وسطاء التأمين بالهيئة؛
 3. تاريخ آخر تجديد؛
 4. أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.
- ج. **سجل الإتفاقيات:** "سواء كانت إتفاقية أو إختيارية"؛ ويشمل البيانات التالية:
1. إسم وعنوان الهيئة المسندة؛
 2. إسم السمسار الذي توسط في عقد العملية (إن وجد)؛
 3. تاريخ بدء السريان ومدته؛
 4. الشروط الأساسية للتعاقد؛
 5. التبادل الذي يتم مقابل العملية أو الاتفاقية من عمليات إعادة التأمين الصادرة؛
 6. الحصة التي تحتفظ بها الشركة، وبيان إعادة التأمين على الباقي؛
 7. أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.
- خ. **سجل الأموال المخصصة:** وهو سجل يتم التأشير عليه من قبل الهيئة للرقابة

على التأمين، ويتم فيه بيان الأموال الموظفة من المال الواجب تخصيصه، والتعديلات التي تطرأ على تكوين هذه الأموال؛

ويتم قيد الأموال الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، وعمليات تأمينات الممتلكات والمسئوليات كل على حدة.

ثانيا: **دفتر الأستاذ المساعد:** تنشأ الحاجة لدفتر الأستاذ المساعد عند تكرار وتعدد العمليات، وهو الوضع الملموس في شركات التأمين مما دعا إلى إمساك مجموعة من دفاتر الأستاذ المساعد يتم الترحيل إليها من واقع دفاتر اليوميات المساعدة،

تستخدم في الرقابة عن طريق المطابقة بين أرصدها والحسابات الإجمالية الواردة بدفتر الأستاذ العام؛ وتشمل أهم هذه الدفاتر مايلي:

- أ. دفتر أستاذ مساعد شركات إعادة التأمين؛
- ب. دفتر أستاذ مساعد الوكلاء والمنتجين؛
- ت. دفتر أستاذ مساعد الإستثمارات في الأوراق المالية؛
- ث. دفتر أستاذ مساعد المدنين؛
- ج. دفتر أستاذ مساعد الدائنين؛
- ح. دفتر أستاذ مساعد القروض بضمانات؛
- خ. دفتر أستاذ مساعد العقارات؛
- د. دفتر أستاذ مساعد المصروفات العمومية والإدارية؛

ثالثا: **دفتر اليومية العامة:**

ويتم القيد فيه بقيود إجمالية من واقع مجاميع اليوميات المساعدة في نهاية كل فترة دورية

- شهر مثلاً - كما يستخدم هذا الدفتر في قيد العمليات غير المتكررة التي لم يسبق قيدها في أية يوميات مساعدة؛

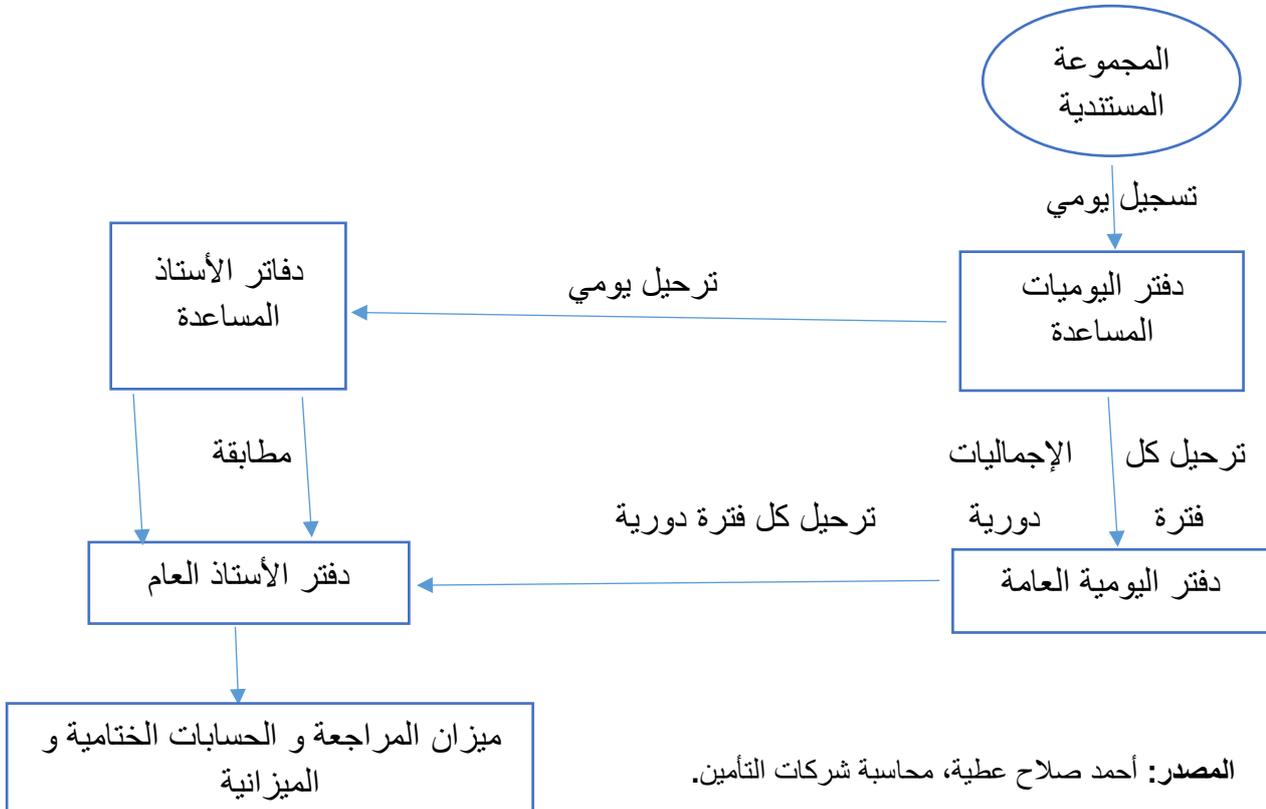
وبالإضافة للإجماليات الخاصة باليومييات المساعدة والعمليات الغير المتكررة يثبت في هذا الدفتر قيود التسويات الجردية والحسابات الختامية، وأيضاً قيود تصحيح الأخطاء، وإقفال الدفاتر وفتحها؛ وتتبع أهمية دفتر اليومية العامة من كونه أداة الترحيل لكافة العمليات الخاصة بشركة التأمين إلى دفتر الأستاذ العام.

رابعاً: دفتر الأستاذ العام:

وهو دفتر ترحل إليه القيود الإجمالية من واقع دفتر اليومية العامة؛ ولكونه يعتبر سجلاً للحسابات الإجمالية لذا يتم استخدامه في إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل فترة دورية، وكذا الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية؛ كما يعتبر هذا الدفتر أداة رقابية هامة حيث يستخدم في المطابقة على الأرصدة الواردة بالحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة.

في الختام يلخص الشكل التالي مايلي:

الشكل رقم (01-02) يوضح تسلسل دورة القيد والترحيل بدفاتر شركات التأمين طبقاً للطريقة الفرنسية:



المصدر: أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين.

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لعمليات شركة التأمين

الفرع الأول: المعالجة المحاسبية لعمليات الإنتاج

تتم شركات التأمين بوضع نظام محاسبي لتسجيل البيانات الخاصة بالأحداث المرتبطة بعمليات التأمين، وسيتم التطرق إلى كيفية المعالجة المحاسبية لعمليات شركات التأمين والسجلات المتعلقة بها؛

أولاً: محاسبة عمليات الإنتاج:

يقصد بالإنتاج على مستوى شركة التأمين إبرام عقود التأمين مع المؤمن لهم، حيث تتولى الأقسام المتخصصة في شركات التأمين عمليات إصدار وثائق التأمين وعمليات التعديل أو الإلغاء وتحفظ هذه الأقسام بمجموعة من السجلات لإثبات هذه العمليات التي تطرقنا إليها سابقاً؛

قبل التطرق إلى التسجيل المحاسبي سيتم الإشارة إلى: (نعيمه، محاضرات مقياس المحاسبة القطاعية، سنة ثانية ماستر، 2019، صفحة 05)

أ. طريقة حساب القسط الكلي لشركة التأمين:

يتم حساب القسط الكلي أو الفردي لشركة التأمين وفق العلاقة التالية:

القسط الكلي = متوسط المبالغ المدفوعة X النسبة المتوية للحوادث

القسط الفردي = القسط الكلي / عدد العقود

في حالة وجود درجة الخطر يجب حساب القسط الكلي حسب درجة الخطر وفق العلاقة التالية:

القسط الكلي حسب درجة الخطر = القسط الكلي X نسبة شدة الخطر

ب. طريقة حساب قسط التأمين:

لحساب قسط التأمين نجد أن المؤمن يقدم إلى المؤمن له الضمانات التي يمكن للشركة تغطيتها والمتمثلة في:

1. المسؤولية المدنية RC: تضمن للمؤمن له المتابعات المالية الناتجة عن الأضرار الجسمانية والمادية التي

يسببها للغير أثناء سير السيارة؛

2. الدفاع والمتابعة DR: تضمن للمؤمن له دفع كافة مصاريف المعاينة والحاماة والاستشارة إلى المساعدة

في حالة وقوع حادث؛

3. أضرار التصادم **DC**: تتضح مصداقيته في حالة وقوع إصطدام خارج المرائب المستأجرة أو المملوكة من طرف المؤمن له، حيث تضمن تعويض الأضرار اللاحقة بالسيارة نتيجة الإصطدام، وذلك في حدود المبلغ المحدد في العقد؛
4. السرقة والحريق **Vol & Incendie**: تضمن الأضرار الناجمة عن فقدان السيارة أو حريقها؛
5. إنكسار الزجاج **BDG**: تضمن للمؤمن له الأخطار الناتجة عن رمي الحجارة، والتي تلحق بالزجاج الأمامي والخلفي والمرابا الجانبية؛
6. الركاب **PTA**: تدفع تعويضات للركاب إثر وقوع الأضرار؛
7. جميع الأخطار **TR**: تضمن دفع نفقات إصلاح السيارة عند إصطدامها.

حيث أن المسؤولية المدنية هي ضمان إجباري أما باقي الضمانات الأخرى فهي إختيارية؛ من خلال العرض الذي يقدمه المؤمن يقوم المؤمن له بإختيار الضمانات التي يرغب بها، وبالتالي تحدد القيمة المالية التي يجب على المؤمن له دفعها ويجرر العقد الذي يأخذ الصيغة القانونية بعد توقيع الطرفين ودفع قسط التأمين. ونلخص المصطلحات المكونة لقسط التأمين في الجدول التالي:

الرمز	دلالته	الرمز	دلالته
RC	المسؤولية المدنية	DT	حق الطابع
BDG	انكسار الزجاج	TG	طوابع
DC	أضرار التصادم		عامة
VI	السرقة والحريق	FCN	صندوق الكوارث الطبيعية
PT	أشخاص محمولة حق	FGA	صندوق ضمان السيارات
DR	الدفاع	TVA	الرسم على القيمة المضافة
		ACC	تكاليف ملحقة
		Taxe Veh Routant	ضريبة المركبات على الطرق

ملاحظة: تم إضافة ضريبة المركبات على الطرق هو رسم تم إستحداثه حسب المادة 84 في قانون المالية 2020، ويسمى الرسم على البيئة وهو طابع جبائي يرمز له بالرمز TF.

- **قسط التأمين:** قسط التأمين هو المبلغ المترتب على المؤمن له إتجاه شركة التأمين مقابل تكلفة الخطر المؤمن ضده؛

1. **حساب القسط الصافي:** (بالنسبة للتأمين على السيارات)

$$\text{القسط الصافي: } RC + DR + AR + PT + DC + BDG + VI$$

2. **حساب القسط الإجمالي:** (بالنسبة للتأمين على السيارات)

$$\text{القسط الإجمالي: القسط الصافي } + ACC + TF + TVA + DT + TG + FGA$$

- **بالنسبة للتأمينات الأخرى:**

$$\text{القسط الإجمالي} = \text{القسط الصافي} + ACC + TVA + DT + FCN$$

- قد يضطر المستؤمنون إلى تعديل قيمة عقد التأمين بالزيادة أو النقصان أو إلى إلغاء عقد التأمين، حيث يتم إثبات تلك الأحداث و التغييرات التي يمكن أن تطرأ على عقد التأمين في سجل خاص يسمى سجل التعديلات والإلغاءات، وأن الهدف من هذا السجل بيان قيمة الوثائق التي يتم تغيير مبالغ تأميناتها أو الوثائق التي يتم إلغاؤها؛ حيث يتم تسجيل قيمة القسط في دفتر اليومية كما يلي:

أ. **تسجيل الوثيقة والتغيير الإيجابي Avenant Positif:**

1. **إبرام عقد التأمين:**

يقصد به إنشاء عقد بين المؤمن وشركة التأمين (وثيقة التأمين) بعد تحديد الغرض للمؤمن عليه؛ ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

ق ص	ق إ	ح/ المؤمن له - أقساط للإستلام -	4111
		ح/ أقساط مبرمة تأمين الأضرار	7000
		ح/ تكاليف الوثائق الملحقة لتأمين الأضرار	7003
		ح/ الرسم على القيمة المضافة TVA	4457
		ح/ FTG	4431
		ح/ TF	4424
		ح/ DT	44271
		ح/ TG	44272
		تسجيل إبرام عقد التأمين	

2. تحصيل قيمة عقد التأمين:

يقوم المؤمن له بدفع القسط الإجمالي للتأمين حيث يتم تسجيلها في يومية القبض، وتسجل محاسبيا إستنادا على طريقة التسديد نقدا أو عن طريق شبكات أو لأجل؛

✓ في حالة التسديد نقدا:

القسط الإجمالي	القسط الإجمالي	ح/ الصندوق	53
		ح/ المؤمن له	4111
		تحصيل قيمة العقد نقدا	

✓ في حالة التسديد بشيك:

القسط الإجمالي	القسط الإجمالي	ح/ شيكات للتحصيل	5112
		ح/ المؤمن له	4111
		استلام الشيك	
		//	
القسط الإجمالي	القسط الإجمالي	ح/ البنك	512
		ح/ شيكات للتحصيل	5112
		تحصيل بشيك	

✓ في حالة الدفع بأجل:

القسط الإجمالي	القسط الإجمالي	ح/ دفع بأجل	4114
		ح/ المؤمن له	4111
		تأجيل تحصيل قيمة العقد	

بتاريخ تحصيل العقد يكون إما نقدا أو بشيك.

و تسجل أيضا محاسبيا شركات التأمين العمليات التالية : (حمزة، 2020، صفحة 2)

3. إلغاء الوثيقة أو التغيير السلبي **Avenant Négatif**:

يمكن للمؤمن له أن يقوم بإلغاء عقد التأمين أو التقليل من قيم القسط (في بعض الحالات)، وفي هذه الحالة يسترجع الجزء الملغى من القسط المبرم لكنه يتحمل مصاريف الإلغاء، ويسجل محاسبيا كما يلي:

$$X^* = (x1 + x2 + x3 + x4) - (x5 + x6 + x7)$$

	X1	ح/ إلغاء أقساط تأمين الأضرار		70090
	X2	ح/ رسم على قيمة المضافة tva		44561
	X3	ح/ إقتطاعات صندوق السيارات fga		44311
	X4	ح/ طابع الجبائي tf		44272
X*		ح/ أقساط تأمين مستحقة للمؤمن لهم	41114	
X5		ح/ تكاليف وملحقات الوثيقة لتأمين الأضرار	7003	
X6		ح/ حقوق الطابع dt	44271	
		تسجيل عملية الإلغاء		

4. تسجيل عملية الوساطة:

في حالة الحصول على عقد التأمين عن طريق وسطاء التأمين نستعمل بدل حساب المؤمن لهم، الحساب 4122 لسماسة التأمين، والحساب 4121 لموكلاء العامون.

5. عمليات ترحيل الأقساط الخاصة بالسنوات اللاحقة: إحتراماً لمبدأ إستقلالية الدورات وعند تاريخ

إقفال الدورة المالية يرحد الجزء الخاص بالسنوات اللاحقة من أقساط التأمين المباشرة، ويسجل القيد

التالي:

X	X	ح/ أقساط الترحيل على " تأمين الأضرار "	7150
X		ح/ أقساط مرحلة على العمليات المباشرة " تأمين الأضرار "	3000
ترحيل الأقساط			

6. ترحيل الأقساط من السنوات السابقة: عند إفتتاح الدورة الموالية يتم إرجاع الأقساط المرحلة سابقاً

لتصبح جزءاً من رقم الأعمال، ويتم ذلك محاسبياً كما يلي:

X	X	ح/ أقساط مرحلة على العمليات المباشرة " تأمين الأضرار "	3000
X		ح/ أقساط مرحلة من السنوات السابقة " تأمين الأضرار "	7100
ترحيل الأقساط السابقة			

ثانياً: محاسبة عمليات الأضرار : (فاتح، 2015، صفحة 135)

أ. تشكيل مؤونة الضرر:

عند تحقق الضرر المؤمن عليه يقوم المؤمن له بإعلام شركة تأمينه عبر تقرير المعاينة، وتقوم شركة التأمين بتشكيل مؤونة خاصة بالضرر وتحدد قيمتها بحسب نوع الضرر وبحسب كون المؤمن له ضحية أو متسبباً في الحادث (التأمين على السيارات)، فتقوم شركة التأمين بتقدير قيمة التعويض الذي سيدفع للمؤمن له مقابل الضرر إضافة للمصاريف الملحقمة بالتعويض مثل أتعاب الخبير والمحامي (إن وجد)؛

ويكون التسجيل المحاسبي لتكوين المؤونة (التصريح بالأضرار والمصاريف) كمايلي:

X	X	ح/ تشكيل مؤونات الأضرار " تأمين الأضرار "	6009
X		ح/ أداءات ومصاريف الدفع " تأمين الأضرار "	3060
تسجيل المؤونة			

يسجل هذا القيد عند تشكيل المؤونة أو زيادتها، أما عند تخفيضها أو إلغائها في حالة عدم تحقق شروط التعويض مثلاً:

	X	ح/ أداءات ومصاريف الدفع " تأمين الأضرار "	3060
X		ح/ تشكيل مؤونات الأضرار " تأمين الأضرار " تخفيض المؤونة	6009

ب. تسوية الضرر:

وبعد إتمام الإجراءات الإدارية والتقنية والتأكد من حدوث الضرر ومن قيمة التعويض يتم الدفع للزبون؛ وهنا نمر بمرحلتين:

عند تسديد قيمة التعويض يرصد حساب المؤونة بقيمة مبلغ التعويض كما يلي:

X	X	ح/ الأضرار المستحقة " تأمين الأضرار "	6000
		ح/ البنك تسديد قيمة التعويض	512
X	X	ح/ أداءات ومصاريف الدفع " تأمين الأضرار "	3060
		ح/ تشكيل مؤونات الأضرار " تأمين الأضرار " ترصيد المؤونة بمبلغ التعويض	6009

- المصاريف الملحقة لتعويض:

X	X	ح/ مصاريف ملحقة " تأمين الأضرار "	6006
		ح/ البنك تسديد قيمة المصاريف الملحقة	512
X	X	ح/ أداءات ومصاريف الدفع " تأمين الأضرار "	3060
		ح/ تشكيل مؤونات الأضرار " تأمين الأضرار " ترصيد المؤونة بمبلغ المصاريف الملحقة	6009

ت. الطعون:

1. الطعون لفائدة شركات التأمين:

في بعض الحالات (مثلا التأمين على السيارات) وحين تشكيل المؤونة قد تقوم شركة التأمين بإحتساب قيمة التعويض على أساس أن زيونها هو المتسبب لكن وبعد التحقق قد يتبين أنه هو الضحية، ففي هذه الحالة يتم الإعتراف بالحق على المؤمن الآخر بالخصم من مصاريف الأضرار كما يلي:

X	X	ح/ طعون مرسله للتحصيل " تأمين الأضرار "	3067
X		ح/ تشكيل مؤونات الأضرار " تأمين الأضرار "	6009
		تسجيل الطعن	

ملاحظة: نسجل نفس القيد عند زيادة المؤونة، أما عند تخفيضها أو إلغائها تقوم بعكس القيد و عند التحصيل نسجل القيد التالي:

X	X	ح/ البنك	512
X		ح/ الطعون	4196
		تحصيل الطعن	
X	X	ح/ تسوية مؤونات الأضرار " تأمين الأضرار "	6009
X		ح/ طعون مرسله للتحصيل " تأمين الأضرار "	3067
		ترصيد المؤونة	

2. طعون لفائدة المؤمن لهم:

في حالة علم الشركة بأن الزبون هو الضحية تقوم بطلب التعويض من المؤمن الآخر، و عند تحصيلها لمبلغ التعويض من المؤمن الآخر لفائدة الزبون تسجل القيد التالي:

X	X	ح/ البنك	512
X		ح/ تعويضات محصلة لحساب المؤمن لهم	4196
		تحصيل الطعن لفائدة المؤمن لهم	

الفرع الثاني: التسجيل المحاسبي لعمليات إعادة التأمين:: (نعيمه، محاضرات محاسبة في شركات التأمين، 2018، صفحة

(9)

خصص النظام المحاسبي للتأمينات الحسابين:

ح/ 401 " حسابات جارية للمتنازل لهم "

ح/ 402 " حساب المتنازل ومعيد التنازل "

لتسجيل العمليات إعادة التأمين التي تتم كما يلي :

أولاً: المعالجة المحاسبية لعملية إعادة التأمين

أ. التسجيل المحاسبي في حالة إعادة التأمين الإجباري:

$$X^* = x_1 - x_2 / x_1 = \text{العمولة} + \text{قسط إعادة التأمين}$$

X1	X*	ح/ حساب المتنازل ومعيد التنازل /ح عمولة	402
	X2	ممنوحة لتأمين الأضرار ح/ أقساط مقبولة لإعادة التأمين الأضرار إبرام عملية إعادة التأمين إجباري	7290 70100
بالفرق	بالفرق	ح/ شيكات لتحصيل ح/ حساب المتنازل ومعيد التنازل إستلام شيك بقيمة عقد إعادة التأمين	5112 402
بالفرق	بالفرق	ح/ البنك ح/ شيكات لتحصيل تحصيل الشيك	512 5112

1. شركة إعادة التأمين:

الطريقة الأولى: عندما يكون تسجيل الأقساط والعمولة في قيد واحد

الطريقة الثانية: عندما يكون تسجيل الأقساط منفصل عن تسجيل العمولة

بقسط إعادة التأمين	بقسط إعادة التأمين	ح/ حساب المتنازل ومعيد التنازل ح/ أقساط مقبولة لإعادة التأمين الأضرار إبرام عملية إعادة التأمين إجباري	402 70100
	بالفرق	ح/ شيكات لتحصيل ح/ حساب المتنازل ومعيد التنازل إستلام شيك بقيمة عقد إعادة التأمين	5112 402

512	ح/ البنك	ح/ شيكات لتحصيل	بالفرق	بالفرق
5112	ح/ شيكات لتحصيل	تحصيل الشيك	بقيمة العمولة	بقيمة العمولة
7290	ح/ عمولة ممنوحة لتأمين الأضرار	ح/ حساب المتنازل ومعيد التنازل	بقيمة العمولة	بقيمة العمولة
402	ح/ حساب المتنازل ومعيد التنازل	تسجيل العمولة	بقيمة العمولة	بقيمة العمولة
402	ح/ حساب المتنازل ومعيد التنازل	ح/ البنك	بقيمة العمولة	بقيمة العمولة
512	ح/ البنك	تسديد قيمة العمولة	بقيمة العمولة	بقيمة العمولة

2. الشركة الأصلية:

الطريقة الأولى: عندما يكون تسجيل الأقساط والعمولة في قيد واحد حيث:

$$x^* = x_1 + x_2$$

70900	ح/ أقساط متنازل عنها لإعادة تأمين الضرر	X*	X1
401	ح/ حسابات جارية للمتنازل لهم		X2
7210	ح/ عمولة عن عمليات التنازل تأمين الأضرار		
	إبرام عملية إعادة التأمين		
401	ح/ حسابات جارية للمتنازل لهم	الفرق	الفرق
512	ح/ البنك		
	تسديد قيمة عقد إعادة التأمين		

الطريقة الثانية: عندما يكون تسجيل الأقساط منفصل عن تسجيل العمولة

حيث يسجل بقسط إعادة التأمين

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى فعالية ومقومات النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين، ومن خلاله تعرضنا إلى مدخلاته تحت تسمية المجموعة الدفترية؛

وباعتبار شركة التأمين مؤسسة مالية تقوم بخدمة تأمينية لمن يطلبها جعلتنا نأخذ نظرة حول المعالجات المحاسبية لمختلف الأنشطة التأمينية لعمليات الإنتاج الذي ينتج عنها حق للمؤسسة على المؤمن لهم خلال إمضاء العقد والأضرار والإستهلاك التي تحدث عند تحقق الحادث أو الخطر للمؤمن ضده في عقد التأمين؛

حيث لاحظنا خلال هذا الفصل أن:

- المحاسبة تختلف في شركات التأمين عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثيرها بطبيعة عمليات التأمين التي تمارسها هذه الشركات، والتي تخضع لها.
- المعايير والقواعد المحاسبية للقوانين المنظمة لنشاط التأمين، تحدد أيضًا شكل ومحتويات بياناتها المالية؛
- وفي النهاية إتضح لنا أن الإصلاح المحاسبي الذي نفذته الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية يجسد التوجه الاقتصادي للجزائر ويعكس الإدارة القوية لتطوير ممارسات المحاسبة المحلية للإستجابة للبيانات الدولية لتسهيل الاندماج في عالمية الاقتصاد.

الفصل الثالث: دراسة حالة وكالة بسكرة

للشركة الوطنية للتأمينات **SAA**

تمهيد:

إن شركات التأمين كباقي المنشآت تقوم بالعديد من العمليات التي تفسر نشاطها، وتبدأ من وقت إبرام عقد التأمين بين الطرفين والتي تعرف بعمليات الإنتاج والمستمدة من وثيقة التأمين إلى مرحلة تعويض المؤمن لهم والتي تعرف بعمليات الأضرار، التي تتطلب تسجيل محاسبي خاص؛

وبعد عرض للإطار النظري حول المحاسبة في شركات التأمين، سنحاول في هذا الفصل معرفة مدى تطبيق كل ما سبق على أرض الواقع بإسقاط الدراسة النظرية على الشركة الوطنية للتأمين (SAA) بالإستناد على الوثائق الرسمية للشركة المحاسبية منها والمالية، حيث سنحاول التعرف على مختلف الأنشطة التأمينية للشركة الوطنية للتأمين (SAA) والمعالجات المحاسبية التي تتم بها؛

وعليه تم تقسيم الفصل إلى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين وهيكلها التنظيمي؛

المبحث الثاني: المعالجات المحاسبية لعمليات التأمين بالشركة.

المبحث الأول: الشركة الوطنية للتأمينات (SAA) - وكالة بسكرة -

قبل التطرق إلى الشركة الوطنية للتأمينات (SAA) - وكالة بسكرة - يجدر بنا أولاً عرض تقديم عام على الشركة الوطنية للتأمين (شركة الأم) يشمل كل من التعريف والنشأة والهيكل التنظيمي؛ والتي تعتبر رائدة في مجال التأمين، فهي تحتل المرتبة الأولى وطنياً والسادسة إفريقياً من خلال عرض منتجات تأمينية مختلفة؛

ومن أجل التنظيم القانوني لقطاع التأمين في الجزائر أنشئت جمعية تحت إسم الإتحاد الجزائري لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين (U.A.R)، حيث يضم كل من مؤسسات التأمين الناشطة في قطاع التأمينات بالجزائر؛

المطلب الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمينات (SAA) - وكالة الأم - (عقبة، 2013)

الفرع الأول: التعريف بالشركة الوطنية للتأمين (SAA):

تعد الشركة الوطنية للتأمين شركة وطنية إقتصادية عمومية، وهي تلعب دوراً هاماً في سوق التأمينات الجزائرية، عبر إحتلالها للريادة بأكثر من 30 بالمئة من رقم الأعمال المسجل، حيث تمارس مهامها عبر كامل التراب الوطني من خلال أكبر شبكة تجارية تنتشر عبر أهم التجمعات السكانية، ومكونة أكثر من 530 وكالة تأمين توظفها 15 مديرية جهوية؛ (بناء على معلومات مقدمة من طرف الشركة).

الفرع الثاني: لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية للتأمين SAA:

أنشئت الشركة الوطنية للتأمين (SAA) في 12 ديسمبر 1963 كمؤسسة مختلطة جزائرية مصرية بنسبة 61% و 39% من رؤوس الأموال على التوالي، وهذا نظراً لإفتقار الجزائر عقب الإستقلال مباشرة للإطارات ذات الكفاءة في مجال التأمينات؛

حيث بدأت المؤسسة نشاطها إبتداءً من سنة 1964 بواسطة مؤطرين مصريين وعمال جزائريين إلا أنه بعد ذلك وتحديداً في 1966/05/27 تم تأمين الحصة المصرية خلال قمة الهرم وبذلك تم إحتكار الدولة لقطاع التأمين؛

وفي سنة 1976 في نطاق سياسة تخصص أنشطة التأمين، أجبرت الشركة الوطنية للتأمين SAA على التحول إلى السوق المحلية للأخطار البسيطة كتأمين السيارات، والتأمين على الحياة، والأخطار البسيطة للخوارج كالتجار والحرفيين؛

وفي سنة 1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين SAA على إستقلاليتها المالية وتحولت من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال يقدر ب 80 مليون دينار جزائري ليرتفع في سنة 1992 إلى 500 مليون دينار جزائري، ليصل في سنة 1998 إلى 2,5 مليار ليلبلغ اليوم (سنة 2005) 3,8 مليار دينار جزائري؛

وفي سنة 1995 وإثر قرار وزاري من خلال التعلية 07/95 حول التأمينات التي منحت الوسطاء الخواص الحرية لمزاولة نشاط التأمين، بالإضافة إلى إجراءات تنظيمية المتعلقة بالسلع والنقل والمسؤولية المدنية وأيضا التأمين المتعلق بقطاع البناء وبالتالي رفع إحتكار الدولة لنشاط التأمين.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) - وكالة الأم - :

إن تنظيم المؤسسة الوطنية للتأمين يكون على مستويين:

أولاً: المستوى العام:

تتبع المؤسسة الوطنية للتأمين (SAA) نوع من إدارة الأعمال في تنظيمها فهي مسيرة من طرف رئيس مدير عام (PDG) بالإضافة إلى مديرين عامين مساعدين:

أ. مدير عام مكلف بالجانب الإداري؛

ب. مرتبط بمديريات مركزية؛

ت. والأخر مكلف بالجانب التقني وهو مرتبط بالأقسام (Division).

ثانياً: المستوى الجهوي:

أ. تعريف المديرية الجهوية التابعة لإدارة الشركة الأم SAA:

هي التي تتولى التنسيق المباشر لنشاط الوكالات التجارية التابعة للشركة، وتكون عبر ستة ولايات وهي:

ولاية باتنة، ولاية بسكرة، ولاية أم البواقي، ولاية تبسة، ولاية خنشلة، جزء من ولاية مسيلة؛

وتتكون الشركة الوطنية للتأمين (SAA) من 15 مديرية جهوية تتوزع عبر التراب الوطني كمايلي:

المديرية	المديرية الجهوية الجزائر 1	المديرية الجهوية الجزائر 2	المديرية الجهوية الجزائر 5	المديرية
الجهوية باتنة	المديرية الجهوية بشار	المديرية الجهوية قسنطينة	المديرية الجهوية البلدية	المديرية
الجهوية وهران	المديرية الجهوية ورقلة	المديرية الجهوية غليزان	المديرية الجهوية سطيف	

المديرية الجهوية سيدي بلعباس المديرية الجهوية تيزي وزو المديرية الجهوية تلمسان

وتنظيمها الإداري كمايلي:

- مدير جهوي: ويشمل أربعة أقسام هي:

- قسم التسويق؛

- قسم الإنتاج؛
- قسم المالية والمحاسبة؛
- وقسم الإدارة العامة والوسائل.
- الوكالات:

توجد 450 وكالة مسيرة من طرف رئيس الوكالة وتحتوي على ثلاثة مصالح هي:

- مصلحة الإنتاج؛
- مصلحة الحوادث؛
- مصلحة المحاسبة.

ب. مهام الأقسام والمديريات:

لتظهر مهام كل مديرية من مديريات المؤسسة الوطنية للتأمين SAA بأقسامها كمايلي:

1. قسم التسويق Division Marketing : تتمثل مهامه في:

- الإشهار للتعريف بمنتجات المؤسسة؛
- تنشيط شبكة التوزيع؛
- التخطيط وإنجاز الدراسات الخاصة بالمؤسسة؛
- تحديد أهداف كل فرع تأمين موسمي؛
- البحث وتطوير منتجات جديدة.

2. مديرية الموارد البشرية Direction R. H : تتكفل بالمهام التالية:

- تنظيم العلاقات الإجتماعية في المؤسسة؛
- تكوين الموارد البشرية في المؤسسة من أجل التكيف مع المحيط؛
- التنسيق بين مختلف المديريات؛
- تنظيم المؤسسة.

3- مديريات الممتلكات Direction Patrimoines:

- تتكفل بتقديم الوسائل اللازمة المادية منها، المالية والتقنية؛
- مراقبة ومتابعة تسيير الممتلكات، إعداد الدراسات ومراقبة البرامج الجديدة.

4- مديرية النقل: تتمثل مهامها في:

- تحسين خدمات التأمين الخاصة بالنقل؛
- تجميع المعلومات الإحصائية، تنفيذ عقود التأمين.

5- مديرية الرقابة: تتكفل بـ:

- تقديم التقارير السنوية؛
- البحث عن الفروقات المسجلة؛
- متابعة الإستراتيجية الموضوعة من طرف مجلس الإدارة.

6- مديرية الأعمال القانونية: تتكفل بـ:

- تسيير الأعمال القانونية؛
- تحديد الإجراءات التي تسمح بتطبيق القوانين؛
- تحديد وسائل التعويض.

7. مديرية المحاسبة والمالية: تتكفل بـ:

- تسجيل عمليات النشاط بدقة حول الوحدات المحاسبية؛
- إعداد الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج (TCR)؛
- تسيير الخزينة ودفع الضرائب ومتابعة دفع الأجرور وتغطية الديون.

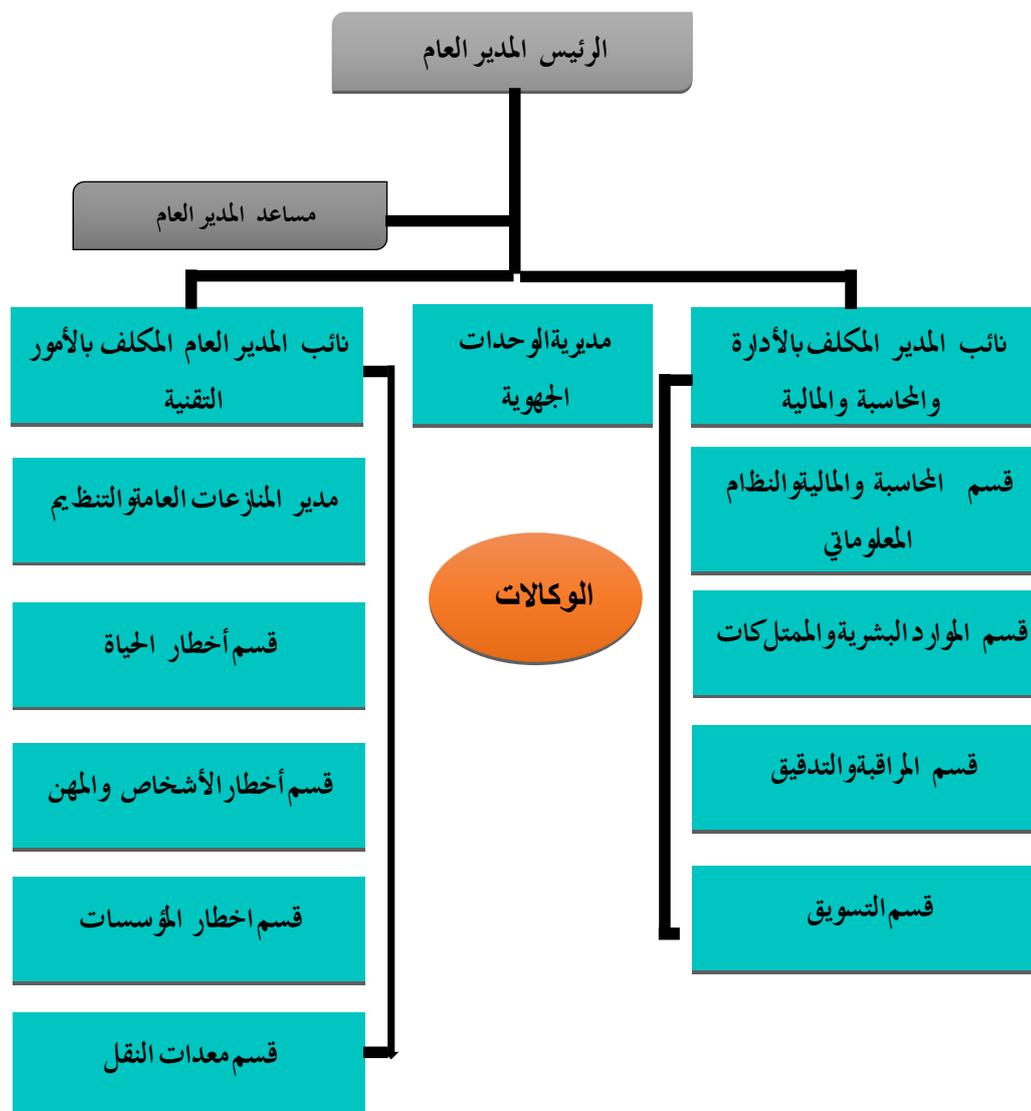
8. مديرية التنظيم و المعلومات: تتكفل بـ:

- تحليل المعلومات المحاسبية والإحصائية؛
- إنشاء شبكة معلوماتية تربط بين المديريات؛
- إعداد البرامج المعلوماتية من أجل تسيير المؤسسة.

9. مديرية تأمين العمال: تتكفل بـ:

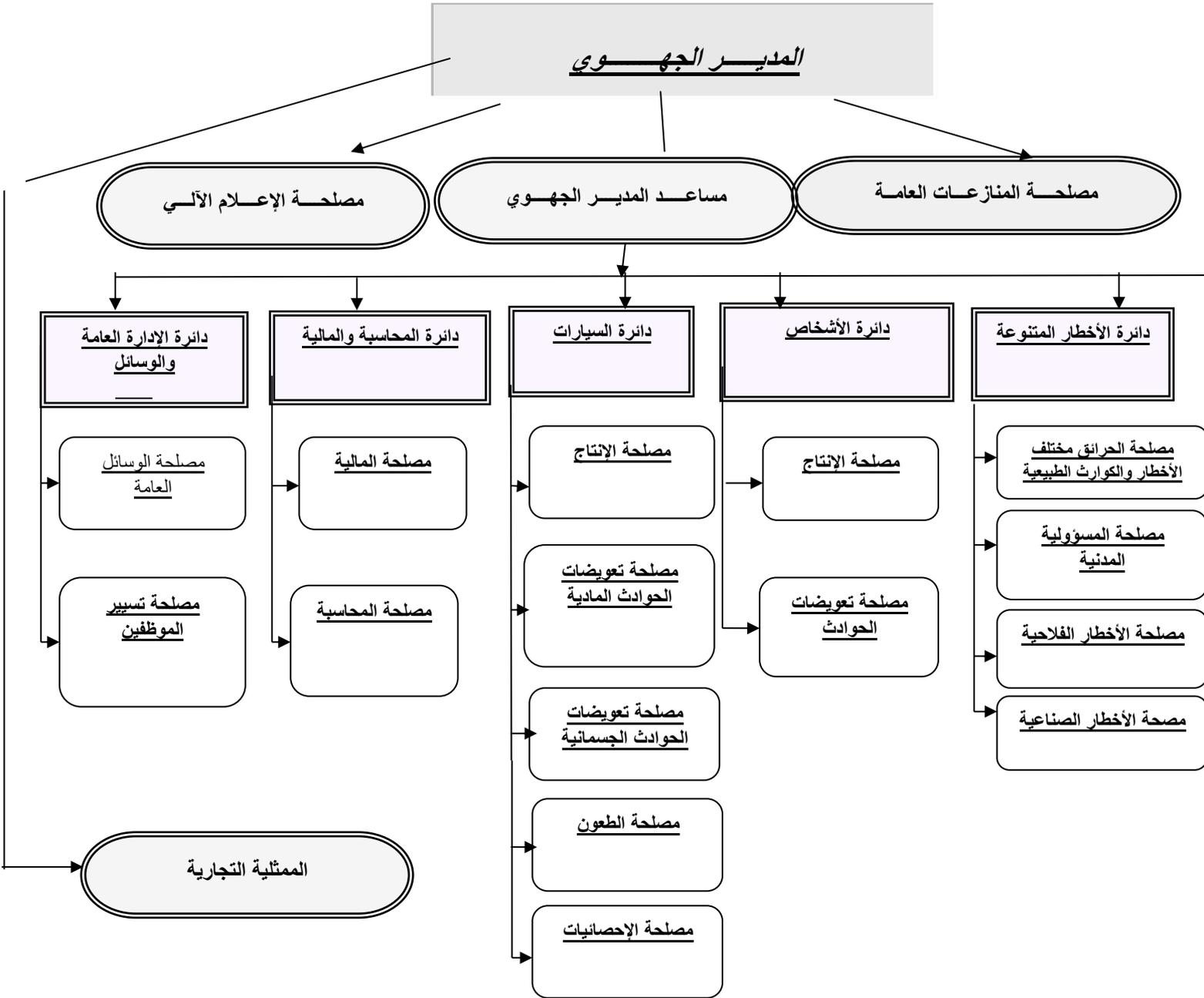
- تحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف؛
- إحصاء الأخطار ومبالغ التعويض وتقييم الحوادث.

الشكل رقم (02-03): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمين (SAA)
"على المستوى المركزي"



المصدر: وثائق الوكالة محل الدراسة

الشكل رقم (03-03): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمين (SAA) على المستوى الجهوي



المصدر: وثائق الوكالة محل الدراسة

المطلب الثاني: الشركة الوطنية للتأمين SAA - وكالة بسكرة -

الفرع الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين SAA - وكالة بسكرة - (SAA)

تأسست الشركة SAA وكالة بسكرة (أ) عام 1982 وهي تابعة للمديرية الجهوية SAA باتنة، مقرها شارع الأمير عبد القادر بسكرة، وهي شركة تختص في جميع أنواع التأمين (السيارات/ الأخطار البسيطة/ الأخطار الصناعية والتجارية/ تأمينات الأشخاص/ التأمين على النقل/التأمين ضد حوادث أخرى) وقدر عدد عمالها في 2016/05/02 ب 10 عمال، يشرف على الوكالة الرئيس المدير العام و 10 عمال في مختلف وظائف الوكالة (موضحة في الهيكل التنظيمي في الأسفل)؛

ونذكر أيضا بعض التفاصيل عن الوكالة محل الدراسة في الجدول التالي:

جدول رقم (03-01): يوضح معلومات عن الشركة الوطنية للتأمينات SAA وكالة بسكرة

الشركة الوطنية للتأمينات SAA وكالة بسكرة	
سنة التأسيس	1982
العنوان	شارع الأمير عبد القادر بسكرة
الهاتف	033619256
البريد الإلكتروني	Ecout-client saa.dz
رمز الوكالة	3114
مدير الوكالة	يونس عبد الحميد

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على وثائق الشركة

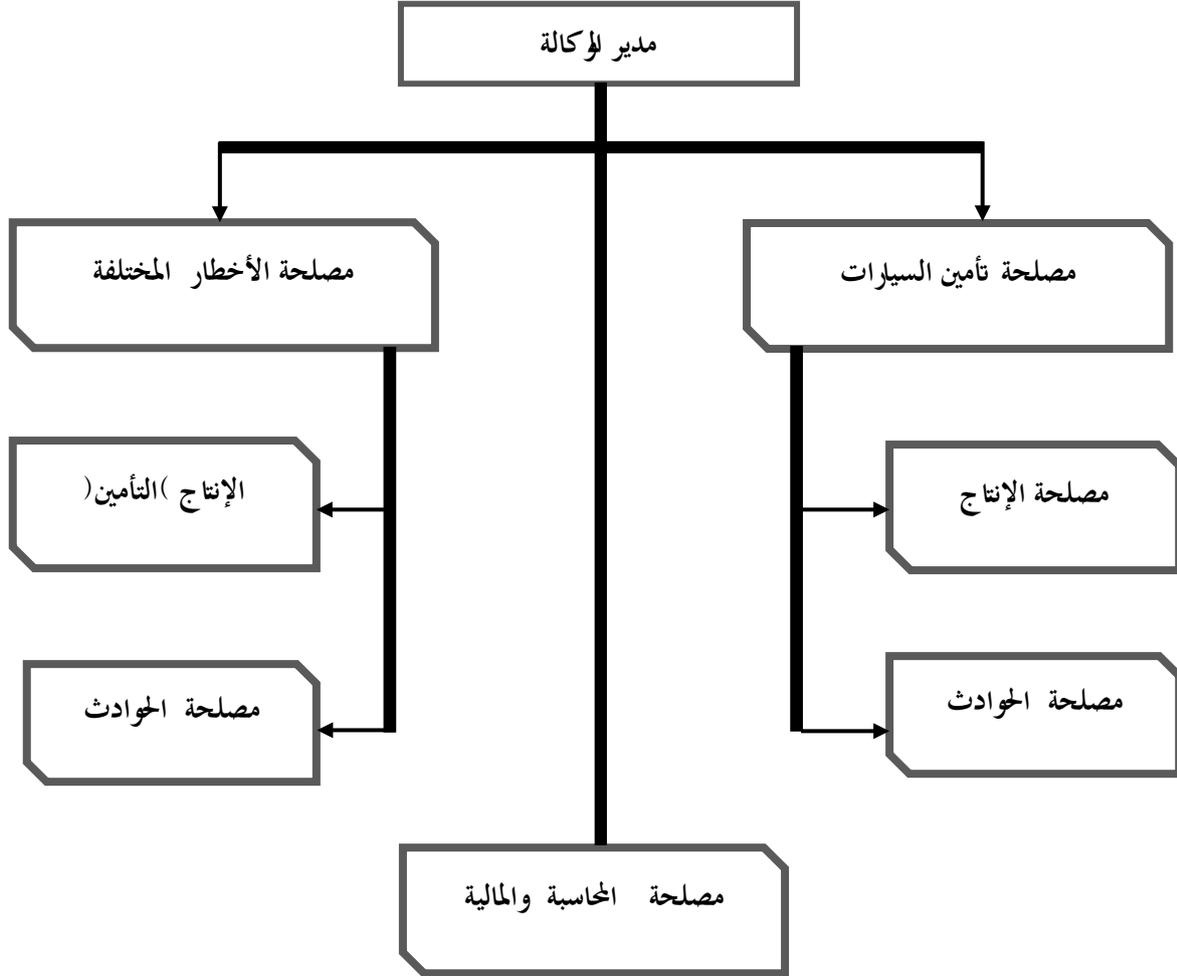
ومن بين الوكالات المباشرة التابعة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) - وكالة بسكرة -:

- وكالة رمز 2960؛
- وكالة رمز 2970؛
- وكالة بسكرة أ رمز 3102؛
- وكالة بسكرة ب رمز 3103؛
- كالة طولقة رمز 3105؛
- وكالة سيدي عقبة رمز 3109؛
- وكالة بسكرة الشركات رمز 3114؛

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) _ وكالة بسكرة_

بداية نشير إلى أن الهيكل التنظيمي كما جاء تعريفه في قاموس المعجم الوسيط هو: " رسم يبين ويوضح المهام والمسؤوليات لأجزاء الشركة وكيفية إتصالها "، ويظهر الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين وكالة بسكرة كمايلي:

شكل رقم (03-05): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) - وكالة بسكرة -



المصدر: وثائق الوكالة محل الدراسة

إنطلاقاً من الشكل أعلاه يتكون الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) وكالة بسكرة من:

- أ. مدير الوكالة: هو المشرف الرئيسي على تسيير الوكالة داخليا وخارجيا، وله مجموعة من المهام التي تتمثل في إدارة الشؤون الإدارية وإتخاذ القرارات، ومتابعة السياسة العامة للشركة... الخ؛
- ب. مصلحة تأمين السيارات: والتي بدورها تنقسم إلى:
 1. مصلحة الحوادث: تقوم هذه المصلحة بتسوية الملفات الناتجة عن كل الأخطار بما فيها الحوادث الجسمانية والمادية المتنوعة، ويشرف عليها رئيس فرع؛

2. **مصلحة الإنتاج:** يختلف إنتاج شركة التأمين عن المؤسسات الإقتصادية والصناعية الأخرى حيث تأخذ القسط ولا تقدم الخدمة إلا في حالة تحقق الخطر المنصوص عليه في العقد، وتعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح بحيث تقوم هذه الأخيرة بإبرام العقود الخاصة بالزبائن (لأنها تعتبر عملية إنتاج بالنسبة للمؤسسة) التي تمثل إيرادات الشركة؛
 3. **مصلحة الأخطار المختلفة:** والتي بدورها تنقسم إلى نفس مصالح التأمين على السيارات لكل الحوادث الأخرى (كالحرائق، والنقل، والسرقه، ...إلخ)؛
 4. **مصلحة المحاسبة والمالية:** حيث تنقسم إلى الجانب المالي والمحاسبي:
 - **الجانب المالي:** يقوم على تسجيل حركات الأموال من دخول وخروج أي المدفوعات والمقبوضات المؤسسة حيث تمثل المدفوعات العمليات التي تقوم بها الشركة لجلب الأموال كإنتاج عقود التأمين، سواء نقدا أو عن طريق البنك او حوالات بنكية؛
 - أما المقبوضات هي الأموال التي تستلمها الشركة من الزبائن وغيرهم كأقساط التأمين وغير ذلك؛
 - **الجانب المحاسبي:** يمكن تسجيل العمليات المحاسبية التي تقوم بها الشركة خلال اليوم سواء كانت إيرادات أو نفقات، وإبرام عقود أو الحركة البنكية للمؤسسة أي ما يسمى بالتقارب البنكي أو التحويل بين الوكالات، ويشرف على هذه العملية المحاسب الخاص بالشركة؛
- الفرع الثالث: المنتجات المقدمة من طرف الشركة الوطنية للتأمين - وكالة بسكرة - :**

إن المنتجات المقدمة من طرف الشركة الوطنية للتأمين متنوعة وتقسم إلى:

- أ. **منتجات تأمين الحياة والأفراد:** تقوم الشركة بتقديم العديد من المنتجات المتعلقة بهذا الفرع منها:
 1. **التقاعد المستقبلي:** يسمح بتكوين مؤونة مستقبلية للزبون، يدفع كل فترة للإستفادة منه في حالة التقاعد؛
 2. **تأمين متعدد لأخطار السكن:** يقوم بتأمين الاخطار المتعلقة بالمجمعات السكنية والأثاث نتيجة حدوث حرائق أو كوارث طبيعية أو السرقه؛
 3. **تأمين الستر الفردي:** هو عقد ضد الحوادث الجسدية للفرد؛
 4. **تأمين التعويضات اليومية:** يتعلق بالحوادث والأخطار اليومية التي قد يواجهها الفرد، كإجراء عملية جراحية أو بالحوادث عمل بالنسبة للعمال.
- ب. **منتجات تأمين أخرى:** تتكون من:
 1. **التأمين على السيارات:** يعتبر المورد الرئيسي للشركة التأمين حيث يمول بصفة كبيرة خزينتها، يتعلق بالحوادث المرتبطة بالسيارات سواء كان متعلق بالسيارة او بصاحبها؛

2. تأمين الأخطار الصناعية والتجارية: يتعلق بالمؤسسات التجارية والصناعية سواء كانت كبيرة أو حديثة النشأة وهذا حمايتها من الأخطار المحدقة بها؛

3. تأمين النقل: ويشمل النقل عبر الطرق أو السكك الحديدية؛

4. تأمين ضد الكوارث الطبيعية: يتعلق بأخطار الكوارث الطبيعية التي قد تمس بالمؤسسات.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات التأمين بالشركة - وكالة بسكرة

بعد التعرف على أهم العمليات والتسجيلات المحاسبية التي تتم في شركات التأمين في الجانب النظري، خصص هذا المبحث كإسقاط تطبيقي لما سبق، وذلك من خلال ثلاث مطالب التالية:

- المطلب الأول: محاسبة عمليات الإنتاج بالشركة الوطنية للتأمينات SAA - وكالة بسكرة؛
- المطلب الثاني: محاسبة عمليات الأضرار بالشركة الوطنية للتأمينات SAA - وكالة بسكرة؛
- المطلب الثالث: محاسبة عمليات الإستهلاك بالشركة الوطنية للتأمينات SAA - وكالة بسكرة.

المطلب الأول: محاسبة عمليات الإنتاج بالشركة SAA - وكالة بسكرة

من خلال التبرص بالشركة الوطنية للتأمين ووكالة بسكرة، تعرفنا على كل من مدخلات ومخرجات الوكالة، بالإضافة إلى التسجيلات المحاسبية التي تقوم بها، وسنوضح ذلك من خلال حالات تطبيقية لزبائن الشركة كالتالي:

أولاً: التأمين على السيارات:

هو نشاط رئيسي لمختلف وكالات الشركة الوطنية للتأمين، حيث يتقدم الزبون بطلب تأمين على سيارته وبعد تأكد القسم المختص من صحة البيانات الواردة بالطلب والموافقة يتم تحديد القسط المطلوب وإصدار وثيقة التأمين، تشمل البيانات التالية:

أ. معلومات خاصة بالمؤمن له؛

ب. معلومات خاصة بالمرربة؛

ت. مبلغ الضمانات المتفق عليها (الإجبارية منها والاختيارية)؛

ث. قسط التأمين.

حالات تطبيقية:

في 2023/05/15 تقدم الزبون (س) للوكالة لتأمين سيارته لمدة عام،

يشمل مايلي: (أنظر الملحق رقم 02)

ومن البيانات السابقة لدينا القسط الإجمالي يساوي إلى:

القسط الإجمالي = (القسط الصافي+الإضافات+صندوق ضمان السيارات+الطابع الجبائي+حق الطابع+الرسم على

القيمة المضافة+صندوق الكوارث الطبيعية)

بالتعويض نجد: أن القسط الإجمالي =

$$13949,56=10857,19+200,00+51,50+40,000+700,000+2100,87$$

ويظهر التسجيل المحاسبي كالتالي: (مع الإشارة أنه تم فصل الأقساط في تاريخ إبرام العقد؛ (أنظر الملحق رقم 04)

• تسجيل الوثيقة أوالتغير الإيجابي:

مبلغ دائن	مبلغ مدين	البيان	حساب دائن	حساب مدين
	13949,56	ح/ المؤمن لهم		411000000
10857,19		ح/ أقساط الصادرة عن تأمين السيارات	7000001110	
200,00		ح/ تكلفة وثيقة التأمين	7003001110	
40,000		ح/ حقوق طابع الحجم DTD	4427100000	
700,00		ح/ حقوق طابع التدريجي DTG	4427200000	
2100,87		ح/ TVA على الأقساط الصادرة	4450100000	
51,50		ح/ صندوق ضمان السيارات FGA	4431100000	
		تسجيل عملية عقد التأمين رقم 1100043674		
13949,56	13949,56		المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على وثائق وملحقات الشركة

• تسديد أقساط التأمين:

عندما يتم تسديد أقساط التأمين من طرف المؤمن له يسجل في يومية التحصيلات نقدا؛ (أنظر الملحق رقم 05)

تاريخ التسديد

13949,56	13949,56	ح/ الصندوق	53
13949,56		ح/ الزبائن تحصيل قيمة العقد	411

- وعملا بمبدأ إستقلالية الدورات يقوم المحاسب بفصل أقساط السنة الحالية عن السنة الموالية بالقيود التالية:

		2024/01/01		
	3403,99	ح/ ديون أقساط التأجيل		3000001110
3403,99		ح/ أقساط للتأجيل	7150001110	
		اثبات أقساط الدورة N+1		

• إلغاء الوثيقة أو التغيير السلبي:

في الوكالة محل الدراسة تطلق عملية الإلغاء عندما يتقدم أحد زبائنها بطلب إلغاء عقد تأمين، حيث تقوم هذه الأخيرة بإحتساب المبلغ المتبقي للعقد محل الإلغاء وتبلغ المؤمن له، وبعد ذلك يحدد له موعد زمني للحصول على المبلغ المتبقي، (أنظر الملحق رقم 06) وسنوضحه من خلال حالات تطبيقية مع زبون الشركة، كمايلي: في 27 فيفري 2023 تقدم الزبون (ع) للوكالة محل الدراسة لإلغاء عقد تأمين وكان قد أبرمه في 31 أوت 2022

ويكون التسجيل المحاسبي للعملية كالتالي: (أنظر الملحق رقم 07)

مبلغ دائن	مبلغ مدين	البيان	حساب دائن	حساب مدين
	6875,00	ح/ إلغاء أقساط التأمين الأضرار		7009001110
	1872,58	ح/ أقساط تأمين مؤجلة		3000001110
	1296,75	ح/ TVA		4450100000
8080,25		ح/ المؤمن لهم	411100000	
1872,58		ح/ أقساط تأمين مستحقة	7150001110	
50,00		ح/ تكاليف وملحقات الوثيقة	7003001110	
1,50		ح/ إقتطاعات لصالح صندوق السيارات FGA	443100000	
40,00		ح/ حقوق الطابع DT	4427100000	
		إلغاء وثيقة التأمين		
10044,33	10044,33			المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على وثائق وملحقات الشركة

المطلب الثاني: محاسبة عمليات الأضرار بالشركة الوطنية للتأمينات SAA - وكالة بسكرة

تفرض الدولة على شركات التأمين نسبة 5% إحتياطي إجباري على المؤمنات المخصصة والأقساط المحصلة للتقليل من التكاليف غير الضرورية؛

وتبدأ هذه العملية في الوكالة محل الدراسة عند تقدم المؤمن له إلى مصلحة الحوادث للتصريح بحادث تعرض له في أجل لا يتعدى (3) أيام؛

أما في حالات السرقة فتحدد مهلة التصريح بالحادث بـ (3) أيام حسب (الجريدة الرسمية العدد 13، 25-03-1995)، وعند التأكد من تطابق المعلومات الموجودة في التصريح والعقد يعرض الزبون بمبلغ أولي، وبعد إستلام الشركة لمحضر الخبرة من قبل الخبير الذي تم تعيينه تقارن بين المبلغ المقدر (التقييم الأولي) والمبلغ الفعلي للضرر (التقييم النهائي)؛ وفي حالة وجود فرق بينهما يلغى القيد الأولي ويعتمد التقييم النهائي في التسجيل المحاسبي ويتحصل الزبون على باقي مبلغ التعويض؛

أولاً: تشكيل مؤونة الضرر:

تلخص مصلحة الأضرار مجمل الحوادث المصرح بها في حواظ إيداع يومية تدعى Bordereau journalier des sinistres déclarés تقيم من خلالها مجموع الإلتزامات الناشئة على عاتق الشركة في ظل غياب المعطيات الدقيقة لحجم الأضرار، ويكون التقييم بمبالغ تقديرية تستخدم طريقة التكلفة المتوسطة couts Moyen يوقع رئيس مصلحة الأضرار هذه الحواظ إلى جانب رئيس الوكالة، تسلم في نهاية اليوم نسخة منها إلى مصلحة المحاسبة لإجراء التسجيلات المحاسبية اللازمة؛ (أنظر الملحق رقم 09)

أ. تسجيل مؤونة:

حالات تطبيقية:

تقدم الزبون (ع) إلى الوكالة للتصريح عن حادث تعرض له، (أنظر الملحق رقم 10 و11) حيث قدر مبلغ التقييم الأولي بـ 2105237,35 دج عند تخصص الشركة للمؤونة وتسجل القيد التالي: (أنظر الملحق رقم 12)

2105237,35	ح/آداءات وتعويضات واجبة الدفع "تأمينات الأضرار"	6009
2105237,35	ح/مؤونات تسوية التعويضات "تأمينات الأضرار"	3060
	تسجيل مؤونة (التصريح بالحوادث)	

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على وثائق وملحقات الشركة

ب. تخفيض مؤونة:

تبين من خلال تقرير الخبير أن المبلغ النهائي يساوي 2096364,38 دج، وبالتالي يتحتم تخفيض المخصص بمبلغ 8872,97 دج ويكون القيد المعبر كمايلي: (أنظر الملحق رقم 13)

		تاريخ التصريح		
8872,97	8872,97	ح/مؤونات تسوية التعويضات "تأمينات الأضرار"	3060000	
		ح/آداءات وتعويضات واجبة الدفع "تأمينات الأضرار"	6009001110	
		تخفيض مؤونة (تقييم سالب)		

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على وثائق وملحقات الشركة

ثانيا: تسوية الضرر

أ. مرحلة تسديد التعويضات:

بعد إستلام محضر الخبرة وقيامه بالإجراءات اللازمة الإدارية ترسل الملفات والوثائق إلى مصلحة المحاسبة من أجل إصدار شيكات بنكية.

1. إلغاء مؤونة:

2105237,35	2105237,35	ح/مؤونات تسوية التعويضات "تأمينات الأضرار"	3060	
		ح/آداءات وتعويضات واجبة الدفع "تأمينات الأضرار"	6009	

2. تسديد قيمة التعويض:

2096364,38	2096364,38	ح/مؤونات تسوية التعويضات "تأمينات الأضرار"	3060	
		ح/ البنك	512	

3. أتعاب الخبير:

بعد إتمام الإجراءات الإدارية اللازمة مع الزبون، تقوم الشركة بتسديد مستحقات الخبير وفق الفاتورة التالية: (أنظر الملحق رقم 14)، حيث تسجل الوكالة القيد المحاسبي التالي: (أنظر الملحق رقم 15)

	2260	ح/ رسوم إضافية	6006
	429,40	TVA /ح	4456
2689,40		ح/ البنك	512

ب. طعون لفائدة المؤمن لهم:

في هذه الحالة علمت الشركة بأن الزبون هو الضحية، لهذا قامت بطلب التعويض من المؤمن الآخر لفائدة الزبون، وسجلت القيد المحاسبي كمايلي: (أنظر الملحق رقم 16)

	5247,42	ح/ البنك	512
5247,42		ح/ تعويضات محصلة للمؤمن لهم تحصيل الطعن	4196

المصدر: من إعداد الطالبتان بناء على وثائق وملحقات الشركة

المطلب الثالث: محاسبة عمليات الإستهلاك بالشركة SAA - وكالة بسكرة

في 2023/02/28 سددت الوكالة كل من فاتورة الكهرباء والغاز، وتظهر القيود المحاسبية المجسدة لهذه البيانات كمايلي:
(أنظر الملحق رقم 17)

		2023/02/28	
مبلغ دائن	مبلغ مدين	البيان	حساب مدين
	21774,21	ح/المشتريات غير المخزنة من المواد والتوريدات "الكهرباء"	6107420000
	200,00	ح/المشتريات غير المخزنة من المواد والتوريدات "الغاز"	6107420000
	4137,10	ح/ TVA	4456600000
26111,31		ح/ مورد الخدمات	460100000
		تسجيل فاتورة الكهرباء والغاز	

وتم التسديد في نفس اليوم كمايلي: (أنظر الملحق رقم 18)

2023/02/28				
مبلغ دائن	مبلغ مدين	البيان	حساب دائن	حساب مدين
26111,31	26111,31	ح/ مورد الخدمات ح/البنك تسديد فاتورة الكهرباء والغاز	5120300000	460100000

خلاصة الفصل الثالث

من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى الشركة الوطنية للتأمين SAA وكالة بسكرة، والتي خصصت لمعرفة مدى إلتزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق نظام المحاسبة المالية للتأمين في معالجة مختلف العمليات التي تقوم بها، وبما أن الحوادث الأكثر شيوعًا هي حوادث المرور، فقد درسنا حالة التأمين على السيارات كمثال من الخطوة الأولى للمؤمن عليه، وهي إبرام عقد التأمين، إلى الخطوة الأخيرة، وهي السجلات المحاسبية للعمليات المختلفة الناتجة عن إبرام العقد والتسديد الفعلي للأضرار، وتوصلنا إلى أن:

- قسم المحاسبة يحتاج إلى معلومات من الأقسام الفنية (قسم الإنتاج وقسم الحوادث) لإجراء المعالجة المحاسبية،
- ومصلحة المحاسبة تقوم بتقييم مبالغ الأقساط والتعويضات وتسجيلها وإثباتها في اليومية وهذا اعتمادا على المعلومات التي توفرها مصلحة الإنتاج ولأضرار؛

الخاتمة

خاتمة

سعيًا من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع والذي جاء تحت عنوان " واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين " ، حيث تمكنا من معرفة أهم الخصائص للنظام المحاسبي المالي في شركات التأمين ووظائفه، المستمد من المحاسبة المالية، التي تعتبر تقنية من تقنيات التسيير، والمختصة بتسجيل وعرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالوضع والأداء المالي؛

كما أثبتت شركات التأمين القدرة على مواكبة التطور في بيئة الأعمال بفعل عوامل إقتصادية وإجتماعية وقانونية، وذلك من خلال التطوير والتحسين المستمر في العمليات التأمينية والمخاطر التي تؤمن ضدها؛

لأنها تستعمل محاسبة خاصة بها، وذلك بإستعمال مخطط محاسبي للتأمينات إذ تقوم هذه المحاسبة بمعالجة كل العمليات التي تقوم بها شركات التأمين، ونجد أن فكرة التأمين قديمة من حيث التفكير فيها، وحديثة من حيث التعامل معها، حيث إزداد لجوء الإنسان إلى التأمين فتعددت أنواعه وأصبح له أهمية كبيرة إضافة إلى الدور الإجتماعي الذي يقوم به إتجاه الفرد والمتمثل في توفير الأمان والطمأنينة له؛

ونظرا لخصوصية القطاع التأميني، فقد وجدت بعض الإختلافات بين النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين والشركات الأخرى من خلال وجود حسابات خاصة بقطاع التأمين وذلك لطبيعة النشاط الذي تقوم به؛

وبعد تحليلنا لمختلف جوانب الموضوع من خلال الفصول الثلاثة بإستخدام المنهج المشار إليه في المقدمة إنطلاقا من الفرضيات الثلاثة وبهذا تنوزع هذه الخاتمة إلى:

نتائج البحث، وإختبار الفرضيات، والتوصيات والإقتراحات، وآفاق البحث؛

أولا: نتائج البحث:

من خلال دراستنا لموضوع واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين، إتضح لنا مايلي:

- شركات التأمين هي مؤسسة مالية وغير مصرفية (أي ليست بنوك مركزية أو بنوك تجارية)، وهي من إحدى المؤسسات القادرة على القيام بعملية التأمين، لأن معظم أهدافها تحقيق الربح؛
- إن التأمين عبارة عن خدمة مؤجلة، والتعويض في عقد التأمين يعتبر من أهم التعهدات التي يلتزم به المؤمن إتجاه المؤمن له وهذا في حالة تحقق الخطر؛
- لقطاع التأمين عدة خصائص تميزه عن باقي القطاعات في جانبه التنظيمي والمحاسبي، ومن أهم هذه الخصائص هي أن إيرادات نشاط التأمين متمثلة في الأقساط المحصلة؛

- تقوم مصلحة المحاسبة بتسجيل عمليات الإنتاج والحوادث لضمان توازن هيكلها المالي، وتحتل الشركة الوطنية للتأمينات **SAA** المرتبة الأولى في سوق التأمين الوطني؛

ثانيا: نتائج إختبار الفرضيات:

- تم إثبات صحة الفرضية الأولى، التي تتمحور حول " كفاءة استخدام شركات التأمين الجزائرية لنظام المحاسبي المالي " إذ تبين لنا من خلال الدراسة أنها تقوم بإستخدامه لأنها تسير بنفس المعايير المحاسبية وذلك وفقا لنشاطها؛
- عدم إثبات صحة الفرضية الثانية، التي تتمحور حول " الإخلاف بين النظام المحاسبي المالي الجديد في الشركات عن النظام القديم " لأن النظام المحاسبي لا يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى؛
- تم إثبات صحة الفرضية الثالثة التي تتمحور حول " كفاءة المعالجة العمليات المحاسبية لمختلف عمليات التأمين في الشركة الوطنية للتأمين **SAA** وكالة بسكرة وفق النظام المحاسبي الجديد".

ثالثا: الإقتراحات والتوصيات:

في ضوء ما توصلنا إليه في الدراسة من النتائج فإننا نقترح جملة من التوصيات التي نعتقد أن تجسيدها يعود بالنفع والفائدة على المؤسسة والتي تتمثل في ما يلي:

- تطوير الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين وتسهيل عمليات التأمين على الأفراد؛
- إنشاء مراكز خاصة لتكوين إطارات متخصصة في محاسبة شركات التأمين؛
- إستخدام طرق تقنية حديثة لتدعيم المحاسبين في شركات التأمين وتعزيز قدرتهم على إكتشاف الإنحرافات التي قد تحدث؛
- زيادة الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين لتحقيق الإستفادة القصوى من مخرجات النظام المحاسبي المعتمد.

رابعا: آفاق البحث

وفي الأخير يمكن القول بأن المعالجات المحاسبية التي تتم على مستواها تساهم في تحويل أحداث عمليات التأمين المختلفة إلى أرقام وحسابات بسيطة سهلة الفهم، وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك، ومساعدة شركات التأمين في تحسين أدائها، وهو ما يساهم في الرقي بالإقتصاد الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

المقالات:

- بAli مصعب وصديقي مسعود، (2016)، تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى الإقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11 ، الصفحة (352).
- بلجدوي بسمة، (2017)، هيئات الرقابة والإشراف على التأمين، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق، جامعة المنتوري قسنطينة - الجزائر - العدد 47 ، المجلد ب-ص-ص، الصفحة 138.
- مصعب بAli، ومسعود صديقي، وقاصدي مرباح، (2016)، مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الوطني، مجلة الجزائر للدراسات المحاسبية والمالية.
- الأكاديمية المالية، (2019)، أساسيات التأمين، منهج تعليمي الإصدار الثاني للأكاديمية المالية.
- الشيخ عبد العزيز بن باز، ومحمد محمود الصواف، ومحمد بن عبد الله السبيل، صياغة قرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، في دورته العاشرة المنعقدة بمدينة الرياض في 1398 للهجري
- زواتنية عبد القادر، وبوفليح نبيل، محاسبة عقود التأمين في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (IFRS4)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات إقتصادية- 29(2) ، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

الكتب:

- ناصر عبد الحميد علي، (2014)، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة.
- محمد جمال علي الهلالي، وعبد الرزاق شحادة، (2003)، محاسبة المؤسسات المالية للبنوك التجارية وشركات التأمين، الطبعة الأولى، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، شارع الملك حسين.
- سامي نجيب، (2007)، التأمين ورياضياته، الطبعة الرابعة، دار التأمينات، شارع 6 محمود حافظ، مصر الجديدة.
- سليمان ابن إبراهيم ابن ثيان، (1993)، كتاب التأمين وأحكامه، الطبعة الأولى، دار العواصم المتحدة قبرص بيروت.
- مدوح حمزة أحمد، (2010)، كتاب مبادئ التأمين، وزميل للجمعية الأمريكية لإدارة خطر التأمين.
- أبي الفضل هاني، ومحمد الزحيلي، (2009)، التأمين وأنواعه المعاصرة، دار العصماء، سوريا، دمشق.
- الأميرة إبراهيم عثمان، وأحمد عبدالمالك محمد، (2004)، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية.
- سالم رشدي سيد، (2015)، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الصفحة (214).

قائمة المصادر والمراجع

- أحمد صلاح عطية، (2002/2003)، محاسبة شركات التأمين، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الدار الجامعية، 84 شارع زكرياء غنيم.

مذكرات ورسائل الماجستير:

- طبايية سليمة، (2014/2013)، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات، وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة سطيف 1، الصفحة 32.

- سارة حلوي، (2012)، دور نظام المحاسبي في شركات التأمين، دراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAR، وكالة أم البواقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الصفحة 41.

- التتر محمد منصور، (2015)، دور نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة على جودة المخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل لكلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة.

- طابلب فاتح، (2015/2014)، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس - .

المؤتمرات والمحاضرات:

- كمال رزيق ومحمد لين مراكشي، (2012)، خصوصية قطاع التأمين وأهميته لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي السابع للصناعة التأمينية، الواقع العلمي وأفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الصفحة 09.

- بن سمينة عزيزة وطبني مريم، (2012)، مداخلة بعنوان حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التأمين التعاوني، الملتقى الدولي 7 حول " الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير - تجارب الدول - " لكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

- بونعجة سحنون، وبوفليح نبيل، مداخلة بعنوان محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي السابع (2012)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

- ساخي بوبكر، (2016)، مطبوعة محاضرات إقتصاد التأمينات، موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة لونيس علي، البليدة 2، الصفحة (139).

- بدر الدين يونس، (2021)، مدخل لدراسة قانون التأمين، محاضرات لطلبة سنة ثالثة ليسانس، لقسم الحقوق، جامعة قسنطينة.

- زعرور نعيمة، محاضرات مقياس المحاسبة القطاعية، سنة ثانية ماستر، تخصص المحاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، محاضرة رقم 4 و 5،

قائمة المصادر والمراجع

- عقي حمزة، (2020)، محاضرات في المحاسبة القطاعية، سنة ثانية ماستر، تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبية، محاضرة رقم 4، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر- بسكرة -
- ساخي بوبكر، دور وأهمية إعادة التأمين في تجزئة المخاطر، بحوث جامعة البليدة.
- مقابلة مع السيد عقبة رئيس قسم المحاسبة، الوكالة الوطنية لتأمين SAA بسكرة، 2023/05/14 على الساعة 10:15.
- وثائق معتمدة من وكالة بسكرة للتأمين SAA
- المواقع الإلكترونية والجرائد الرسمية:
- هاني ابن عبد الله ابن جبير، كتاب عقد التأمين، موقعه الإلكتروني: [H_ j_30@maktoob.com](mailto:H_j_30@maktoob.com) (20:00)-(15/04/2023).
- أمر رقم 95-07 مؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995، يتعلق بالتأمينات.
- الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير 1995 من القانون المدني الجزائري، العدد 13، يتضمن التأمين.
- وزارة المالية، القانون رقم 11/7 المتضمن النظام المحاسبي المالي للجريدة الرسمية رقم 74 من المادة 03 الصادرة بتاريخ 2007/11/24 الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم 01

تم إقتراح المصطلحات الأساسية لكيانات التأمين وإعادة التأمين ، ويمكن إنشاء قائمة حسابات فرعية لإحتياجات الفئة:

1. حسابات رأس المال 10 :

101 رأس المال والإحتياطيات وما يماثلها؛

103 رأس المال المصدر أو رأس المال السهمي أو الهبات الاجتماعية المصدر؛

104 أقساط التأمين مرتبطة برأس المال؛

105 فرق التقييم؛

106 فرق إعادة التقييم؛

107 (الإحتياطيات) - قانونية، تشريعية، عادية، منظمة؛

109 فرق التكافؤ؛

11 رأس المال المكتتب

12 نتيجة العام؛

13 الإيرادات والمصروفات المؤجلة - خارج دورة التشغيل؛

131 منح المعدات؛

132 المنح الاستثمارية الأخرى؛

133 الأصول الضريبية المؤجلة؛

134 مطلوبات ضريبية مؤجلة ؛

18 الإيرادات والمصروفات المؤجلة الأخرى؛

140 (أحكام منظمة) بخلاف الأحكام الفنية؛

141 أحكام الضمان؛

142 أحكام التكميل الإجباري للمطالبات المعلقة؛

- 15 مخصصات المخاطر الكارثية؛
- 153 أحكام بتهم - الحالية الخصوم؛
- 155 أحكام المعاشات وما في حكمها؛
- 156 أحكام الضرائب؛
- 158 مخصصات تجديد الأصول الثابتة - الإمتياز -
- 16 مخصصات أخرى للرسوم - الإلتزامات غير المتداولة؛
- 161 فروض وديون مماثلة
- 162 الأوراق المالية التشاركية
- 163 سندات قابلة للتحويل
- 164 سندات أخرى
- 165 قرضا من مؤسسات الائتمان تم إستلام
- 167 ودائع وضمانات
- 168 ديون على عقود إيجار تمويلي
- 169 فروض أخرى وديون مماثلة
- 17 أفساط السندات
- 171 ديون متعلقة بالاشتراكات
- 172 ديون متعلقة باستثمارات المجموعة
- 173 ديون متعلقة بالمشاركة غير الجماعية
- 178 ديون مرتبطة بالمشاريع المشتركة
- 18 ديون أخرى مرتبطة بالمساهمات
- 181 حسابات اتصال للمنشآت والمشاريع المشتركة

- 188 حسابات اتصال بين المؤسسات
- 19 حسابات اتصال بين المشاريع المشتركة
- 190 - ديون للودائع النقدية المستلمة من المتنازل لهم عن العمل والشركات المعاد تدويرها في تمثيل الالتزامات الفنية
- 191 كيانات ذات صلة
- 192 جهة مشاركة
- كيانات أخرى الفئة
2. الأصول الثابتة 20 :
- 203 أصولاً غير ملموسة
- 204 تكاليف تطوير مرسملة
- 205 برامج كمبيوتر وما شابه
- 207 الإمتيازات والحقوق المماثلة ، براءات الاختراع ، التراخيص ، العلامات التجارية
- 208 النوايا الحسنة
- 21 الأصول غير الملموسة الأخرى
- 211 الأصول الثابتة الملموسة
- 212 اراضي
- 213 التخطيطات وتطوير الاراضي
- 214 عمارة
- 218 استثمار عقار
- 22 الأصول الثابتة الملموسة الأخرى
- 221 الأصول الثابتة تحت الامتياز
- 222 أرض تحت الامتياز

- 223 تركيبات وقطع أرض تحت الامتياز ،
- 228 البناء تحت الامتياز
- 229 الأصول الثابتة الملموسة الأخرى بموجب الامتياز
- 23 حقوق المانح
- 232 الأصول قيد التنفيذ
- 237 ممتلكات وآلات ومعدات قيد التنفيذ
- 238 موجودات غير ملموسة قيد التنفيذ
- 24 السلف والودائع المدفوعة على أوامر الأصول الثابتة
- 25 (متوفر)
- 26 (متوفر)
- 261 المشاركات والمبالغ المستحقة القبض المرتبطة بالمساهمات
- 262 الأوراق المالية الفرعية
- 265 أوراق مالية أخرى
- 266 سندات الملكية المقيمة بالتكافؤ (الكيانات الشقيقة)
- 267 الذمم المدينة المتعلقة باستثمارات المجموعة
- 268 الذمم المدينة المتعلقة باستثمارات غير المجموعة
- 269 الذمم المدينة المتعلقة بالمشاريع المشتركة
- 27 لا يزال يتعين سداد المدفوعات على سندات الملكية غير المدفوعة
- 271 أصول مالية أخرى
- 272 . الأوراق المالية الثابتة بخلاف الأصول الثابتة لنشاط المحفظة
- 273 (الأوراق المالية التي تمثل حقوق الدين) السندات ، السندات

- 274 الأوراق المالية الثابتة من نشاط المحفظة
- 275 قروض ومدنيون لإيجار - تمويل
- 276 ودائع وضمانات مدفوعة
- 277 ذمم مدينة أخرى مقفلة
- 279 ذمم مدينة للنقد المودعة لدى المتعاملين والمقاولين في تمثيل الالتزامات الفنية لا يزال يتعين دفع
- 28 دفعة على الأوراق المالية الثابتة غير المفرج عنها
- 280 - إهلاك الأصول الثابتة
- 2803 إطفاء الأصول غير الملموسة
- 2804 2805 إطفاء تكاليف التطوير المرسملة
- إطفاء برامج الحاسب الآلي وما يماثلها
- 2807 إطفاء الامتيازات والحقوق المماثلة وبراءات الاختراع والتراخيص والعلامات التجارية 2808 إطفاء الشهرة
- 281 إطفاء الأصول غير الملموسة الأخرى
- 2812 - إهلاك الأصول الثابتة الملموسة
- 2813 إطفاء التجهيزات وتطوير الأراضي
- 2814 إطفاء المباني
- 2818 إهلاك العقارات الاستثمارية
- 282 إهلاك الأصول الثابتة الملموسة الأخرى
- 29 - إهلاك الأصول الثابتة تحت الامتياز
- 290 خسائر انخفاض قيمة الأصول الثابتة
- 2903 خسائر انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة
- 2904 خسائر اضمحلال القيمة من تكاليف التطوير المرسملة

- 2905 خسائر اضمحلال قيمة برامج الكمبيوتر وما يماثلها
- 2907 خسائر اضمحلال الامتيازات والحقوق المماثلة وبراءات الاختراع والتراخيص والعلامات التجارية
- 2908 خسائر انخفاض قيمة الشهرة
- 2911 خسائر انخفاض قيمة الأصول غير الملموسة الأخرى
- 2911 خسائر انخفاض قيمة الأصول الثابتة الملموسة
- 2912 خسائر انخفاض قيمة الأرض
- 2913 خسائر انخفاض قيمة التركيبات والتجهيزات الأرضية
- 2914 خسائر انخفاض قيمة المباني
- 2918 خسائر انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية
- 292 خسائر انخفاض قيمة الأصول الثابتة الملموسة الأخرى
- 2921 خسائر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة تحت الامتياز
- 2922 خسائر اضمحلال قيمة الأراضي بموجب الامتيازات
- 2923 خسائر انخفاض قيمة تركيبات وتركيبات الأرض تحت الامتياز
- 2928 خسائر اضمحلال قيمة مباني الامتياز
- 293 خسائر انخفاض قيمة الأصول الثابتة الملموسة الأخرى في تنازل
- 2932 خسائر اضمحلال قيمة الأصول تحت الإنشاء
- 2937 خسائر انخفاض قيمة الأصول الثابتة الملموسة قيد الإنجاز
- 2938 خسائر انخفاض قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة قيد التنفيذ
- 296 خسائر من قيمة من التقدم و الودائع المدفوعة على أوامر العاصمة
- 2961 خسارة من قيمة على استثمارات و ذمم ذات الصلة ل أسهم الشركة
- 2962 خسائر اضمحلال قيمة الأوراق المالية للشركات التابعة

- 2965 خسائر اضمحلال قيمة الأوراق المالية الأخرى
- 2966 خسائر انخفاض قيمة الأوراق المالية في حقوق الملكية
- 2967 خسائر انخفاض قيمة الأمم المدينة المتعلقة باستثمارات المجموعة
- 2968 خسائر انخفاض قيمة الذمم المدينة المتعلقة بالاستثمارات خارج المجموعة
- 297 خسائر انخفاض قيمة الأمم المدينة المتعلقة بالمشاريع المشتركة
- 2971 خسائر اضمحلال قيمة الأوراق المالية الثابتة الأخرى
- 2972 خسائر اضمحلال قيمة الأوراق المالية الثابتة بخلاف الأصول الثابتة لنشاط المحفظة
- 2973 خسائر اضمحلال قيمة الأوراق المالية التي تمثل التزامات دين
- 2974 خسائر انخفاض قيمة الأصول الثابتة في نشاط المحفظة
- 2975 خسائر انخفاض قيمة القروض والأمم المدينة عن عقود الإيجار التمويلي
- سائخفاس قفمة الودائع والضمانات المدفوعة
- 2977 خسائر انخفاض قيمة الذمم المدينة الأخرى
- خسائر اضمحلال القيمة على الأموال أو القيمة المودعة لدى المتنازعين والمقايضين في تمثفل 298 الاللزمامات الفنية
- خسائر انخفاض قيمة الأصول المالية الثابتة الأخرى الففء- 3
- الأمفن الصنف الالف: حسابات اللفون الففنية 511-أفساط رفرف مكفسبة والمخاطر
- 300-أرفصدة الءوااء على العملفاء المباشرة
- 306-المفطلبات و الفكالفف واءب دفءها
- 3060-مطالبات وطعون لفكصفل
- 32-فرءفل أفساط الفأمفن
- 3200004211-فرءفل أفساط الفأمفن. ءاءف فرءف
- 3200004311-فرءفل أفساط الفأمفن. مءموفة الفأمفن

3200004211-ترحيل أفساط التأمين. وكالات الاسفار

326-احتياطي الخسارة

3260-دفع رسوم ضحايا الكوارث

الصنف الرابع: حسابات الأطراف الثالثة

41-الذمم المدينة والديون الناتجة عن عمليات التأمين

411- الزبون (المؤمن)

416- زبون مشكوك فيه

4195-تخفيضات ممنوحة

4196-التعويضات الملموسة لحسابات التأمين

42-الموظفين والحسابات ذات الصلة

421-الموظفون، الأجور المستحقة

4219-قروض العمل الاجتماعي

422-الدولة، الضرائب والرسوم المستحقة على الرسوم

4427-حقوق الطابع

44271-حق الطابع عن بعد

44272-رسوم الدمغة المبرمجة

4428-حقوق الطابع DT

443-العمليات الخاصة مع الدولة

4430-صندوق الكوارث الطبيعية

4431-الأموال المنشأة لعمليات التأمين

44311-حقوق ضمان السيارات (FGA)

4450- الرسم على القيمة المضافة

4451- الرسم على القيمة المضافة المجمع

490- خسارة القيمة في الحسابات معيدي التأمين

491- خسارة القيمة في حسابات المؤمنین ووسطاء التأمين

الصف الخامس: الحسابات المالية

51- البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات المماثلة

5112- شيكات محصلة

512- حسابات بنكية جارية

53- صندوق

58- التحويلات الداخلية

الصف السادس: حسابات التكاليف

600 - أخطاء ومصاريف على العمليات المباشرة - تأمينات الأضرار

601- أخطاء على القبول تأمينات الأضرار

602- أخطاء ومصاريف على العمليات المباشرة - تأمينات الأشخاص

603- أخطاء على القبول تأمينات الأشخاص

608- حصص في التأمين الاقتراني المتنازل عنها من الأخطاء

609- حصص في إعادة التأمين المتنازل عنها من الأخطاء

الصف السابع: المنتجات

يعتبر أكثر الأصناف اختلافا وذلك لاختلاف منتجات شركات التأمين.

70- أقساط التأمين

700 أقساط على العمليات المباشرة - تأمينات الأضرار

- 700111- تأمين على السيارات
- 700212- تأمين على الأخطار الطبيعية
- 700313- تأمين على النقل
- 700414- تأمين على الأشخاص
- 701- أقساط على القبول تأمينات الأضرار
- 702- أقساط على العمليات المباشرة - تأمينات الأشخاص
- 703- أقساط على القبول تأمينات الأشخاص
- 709- حصص في إعادة التأمين المتنازل عنها من الأقساط.
- 71- أقساط مرحلة أو مؤجلة
- 710- أقساط مرحلة من السنوات السابقة
- 715- أقساط للتأجيل
- 72- عمولات إعادة التأمين
- 721- عمولات مقبوضة على عمليات إعادة التأمين
- 729- عمولات مدفوعة على عمليات إعادة التأمين
- 74- إعانات الاستغلال في قطاع التأمينات
- 75- المنتجات التشغيلية الأخرى
- 750- أداء خدمات متعلقة بنشاطات التأمين.
- 751- مستحقات التحويل، البراءات، الرخص، العلامات، المعاملات، أنظمة البرمجة، الحقوق والقيم المشابهة.
- 752- فائق القيمة الناتج عند تحويل أصول حسية غير مالية.
- 753- الأجر التي تحصلها الهيئة (الشركة بعنوان وظائفها الإدارية) لدى كيانات أخرى من نفس المجموعة التي تنتمي إليها
- هي:

754- حصّة إعانات الاستثمار التي تصبّ في ناتج.

755- حصّة ناتج العمليات المشتركة.

756- تحصيلات الديون المسدّدة.

757- المنتجات الاستثنائية في عملية التسيير (مثال: مستحقات التأمين المحصّلة)

شركة الوطنية للتأمين
SOCIÉTÉ NATIONALE D'ASSURANCE

الشروط الخاصة لعقد تأمين السيارات
CONDITIONS PARTICULIÈRES
DU CONTRAT D'ASSURANCE AUTOMOBILE

يقدم المكتب بالإطلاع عليها وبنها على الشروط الخاصة الثالثة والاتفاقية الخاصة بحتمل إلحاقها. تضمن الشركة الوطنية للتأمين:

Police

Direction Régionale: 00029 Direction Régionale BATNA
Agence: Biskra Stes
Code: 03114
Adresse: 37, Boulevard Emir Abdelkader- Biskra-7000-M'CHOUNECHE
Date d'effet: 15/05/2023 00:00
Date d'expiration: 14/05/2024 23:59
Heure de souscription: 14/05/2023 00:00

المديرية الجهوية: وكالة الأكتاب:
العنوان:
العقد تاريخ سريان:
تاريخ نهاية العقد:
ساعة الأكتاب:
المؤمن له:
اللقب والاسم:
اسم العريسة:
الرمز الجبائي:
المهنة:
العنوان:
الهاتف:

N° Alt: 0897608
Avenant: 2 Renouveaulement + W
N° police: 15000000

Souscripteur
Nom et Prénom: MR M'CHOUNECHE W BISKRA
Raison sociale: M'CHOUNECHE W BISKRA
Né (e) le: / /
Sexe: /
N° de Tél: /

المكتب:
الاسم:
العريسة:
الجنس:
رقم الهاتف:

Conducteur
Conducteur: /
Né (e) le: 06/02/1984
Adresse: /

المرور:
الاسم:
العنوان:

Permis de conduire N°: 0712/1070
Catégorie: B
Delivré le: 15/12/2002
à: M'CHOUNECHE

رقم رخصة القيادة:
الصفحة:
تاريخ إصدار:
الصفة:

Véhicule Assuré
Remorque

المركبة: المقطورة:

Marque: PEUGEOT
Genre: Véhicules particuliers sans remorque
Usage: Affaire
Energie: Diesel
Puissance: g
Type: VF37JSHLO
Zone: Sud

الصفحة:
التصنيف:
الاستعمال:
الطاقة:
القوة:
الطراز:
المنطقة:

N° châssis: VF37JSHLOEJ596179
N° imm: 06323.114.07
Date MEC: 01/01/2014
PTC / CU:
Nombre de places: 5
Valeur à Neuf: 2.000.000,00
Valeur Vénale: 2.000.300,00

رقم التلسلي:
رقم التسجيل:
تاريخ أول استعمال:
جملة الحمولة المقيدة:
عدد الركاب:
القيمة الأولية:
القيمة السوقية:

N° châssis:
N° imm:
Date MEC:
PTC / CU:
Type:

Garanties et limites de couvertures

Garanties	Capital assuré	Franchises	Prime Nette	Garanties	Capital assuré	Franchises	Prime Nette
Responsabilité Civile	0,00		1.516,82				
Défense et Recours	0,00		300,00				
BDG Panoramiques	0,00	2.500 DA	1.000,00				
Pertes exploit. & Jouis	0,00		1.000,00				
P.T.A (SAA)	0,00		550,00				
Bris de Glaces	2.000.000,00	2.500 DA	1.700,00				
Assistance Classique	0,00		1.150,00				
Dom Coll 50 000	0,00	2.000<=10%	3.640,37				

تضمينات والمنوحة

Réductions / Majorations
Bonu/ Malus :
Maj âge :
Maj permis :
Maj Mat Inf :
Maj Turbo :

التخفيضات / الإضافات
العلاوة / الرادع:
إضافة السن:
إضافة رخصة السوفلة:
زيادة م س الائتباب:
زيادة توربو:

Décompte de la prime à payer
Prime nette : 19.657,10
Accessoires : 200,00
TVA : 2.100,67
FGA : 51,50
DTD : 40,00
DTG : 700,00
Prime totale الإجمالي القسط : 13.948,26
(Dont quittance)
En lettres : Treize-Mille Neuf-Cents Quarante-Neuf-DA

تقسيم القسط
حصة المسعى:
ضمانات:
مس على القيمة المتحققة:
مرد في الجنس بالسيارات:
الضريبة:
Taxe sur l'assurance:
القيمة الإجمالية:

Fait à: / le: / heure: / l'Assuré / le Souscripteur: /
المؤمن له / المكتب:

تخضع هذه الشروط الخاصة لتأثير رقم 07 / 95 الصادر في 25 / 01 / 1995 المعدل والمتمم بملحقين 04 / 86 الصادر في 20 / 02 / 2006 ولغا التلويح رقم RN / 31 المؤرخ في 19 / 07 / 1988 المعدل والمتمم لتأثير رقم 15 / 74 الصادر في 30 / 01 / 1974 و المستحسن إلزامية التأمين على السيارات و نظام التتبع على الأضرار.

الشروط:

لا تشق على هذا العقد إلا الشروط التي تمت الموافقة عليها بموجب تصديقات المكتب على توجيه الأورق بعد التأمين على السيارات مع مراعاة أحكام التسميم للقرنية الواردة في دفتر الشروط الخاصة.

- 1 - شرط نال الغير: يست صحت هذا العقد فيما يتعلق بمرافق الدفعية للمسؤولية المدنية تجاه الأشخاص المنقرضين معاداً بواسطة الحركة في حدود حد الطفاه المرخص بها لتوتا في المداقة الرمادية و هذا مع مراعاة أحكام المقتضى (13) و (14) من الأمر 15 / 74.
- 2 - شرط لباس بالمقطورة: يست ضمان هذا العقد فيما يتعلق بالمرافق المدنية في حالة ربط المركبة موضوع هذا العقد بملطورة لا يتجاوز وزنها الإجمالي لعمولة 750 كلغ.
- 3 - شرط نال المواد المرصدة الإلتهاج: إذا وقع المؤمن له عند اكتتاب العقد، فمسا إنداعيا لتغطية الأضرار الناتجة عن نقل المركبة لمرافق المنة للإلتهاج، مواد مملوأة، مواد فارسة أو مبروقات لا يتجاوز (500 لتر، بغض من تطبيق قاعدة التفضيل التناسبية في حقا و فروع المادت والمكتسب مسجح.
- 4 - شرط رخصة القيادة (نقل من مبلغ): إذا وقع المؤمن له عند اكتتاب العقد، فمسا إنداعيا من مرافقه ترخصة سيطرة مستخرجة منذ أقل من سنة من التصالح الإلزامية المختلف، بغض من تطبيق قاعدة التفضيل التناسبية في حال و فروع المادت والمكتسب مسجح.
- 5 - شرط التأمين: إذا وقع المؤمن له عند اكتتاب العقد، فمسا إنداعيا إذا كان سنة يتق عن خمس و عشرون (25) مائة، بغض من تطبيق قاعدة التفضيل التناسبية في حال و فروع المادت والمكتسب مسجح.
- 6 - شرط تأمين المركبات التابعة لوكالة قراء السيارات: يلتزم صاحب وكالة قراء السيارات بعدم قراء الشركات للأشخاص نقل أسلحة من 25 مائة و الملتزم لرخص مديرة نقل من سنة واحدة (01) و كل مضافة لهذا شرط بخط العلي في الصحت مبرورة.
- 7 - شرط الحصول على التفضيل الخاص بالموتقطين: يصرح المكتب بأنه: (أ) في خدمة مبرورة دائمة و قنلا إصلاح مبرورة دائمة كقوله، لمرافق أو توستت حصرية و قاعة تحت و نسبة جوار من أجهزة الدولة.
- 8 - شرط خصم الرسوم: في حالة وقوع حادث، تحسب التعويضات المدنية المستخرجة المؤمن له على أساس قيمة قطع الغير التي يتبعها هذا التعويض في تقرير القيمة (بالرسوم لمرافق رسوم على صحت بعد التأويل و كما ان نظام الترخيص الخاص به و قسبية للمركبات ذات الإستعمال التجاري).
- 9 - شرط المدم و تحسب نسبة المدم التي يتبعها هذا الحصر على أساس من الحركة و حالتها في مسمو حرة من مبلغ التتبع عن الأضرار الخاصة عن المادت.
- 10 - شرط الإقتطاع: في حالة وقوع الحادث، تحسب شركة مبلغ الإقتطاع حسب طبيعة الحركة موضوع العقد، و هذا في حالة تداول مبلغ الأضرار القيمة الإقتطاع، و مضاف لذلك لا يرضى هذه الأضرار و نسبة الإقتطاعات كما يلي.

أسعار التتبع [HC]			صحت التأمين شامل DASU صحت أسعار التتبع (الم/ DV/VV) سوق			
الرقم	القيمة	مبلغ الإقتطاع	نسبة الإقتطاع	حد التأمين الإقتطاع	الحد الأقصى للإقتطاع	الامتياز
أ ج =	10000,00 ج	500,00 ج	5%	2500,00 ج	7000,00 ج	السيارات حسب نسبة ثابتة ووزن أقل من 3.5 طن
أ ب =	20000,00 ج	700,00 ج	5%	2500,00 ج	7000,00 ج	السيارات الثقيلة ذات وزن أكثر من 3.5 طن
أ ب ب =	30000,00 ج	1000,00 ج	10%	2500,00 ج	15000,00 ج	السيارات الثقيلة ذات وزن أكثر من 3.5 طن
أ ب ب =	40000,00 ج	1500,00 ج	10%	2500,00 ج	15000,00 ج	السيارات المدعمة نقل المسافرين - السكوت القوية
أ ب ب =	50000,00 ج	2000,00 ج	5%	2500,00 ج	10000,00 ج	السيارات المدعمة نقل المسافرين - نقل البضائع
أ ب ب =	50000,00 ج	2000,00 ج	5%	2500,00 ج	10000,00 ج	السيارات المدعمة نقل المسافرين - نقل البضائع
أ ب ب =	50000,00 ج	2000,00 ج	10%	5000,00 ج	25000,00 ج	السيارات المدعمة نقل البضائع

في حال الإقتطاع نال للمركبة أو مرافق الحركة يقتطاع مبلغ 5000,00 ج. بقسبة الإقتطاع المبرور بمرافق الإقتطاع مبلغ 2500,00 ج.

أ - في حالة وقوع حادث يرضى على المؤمن له التتبع بذلك لدى مرافق التي تم الإقتطاع لها، و في حال مسمو و يمكن التتبع بالمعدات أي قرب و لك أكثر من مرافق التتبع على مستوى قراء الوطن و ذلك خلال مدة التأمين و نسبة الأورق في حالة الضرر.

ملحق رقم 04

Société Nationale d'Assurance

Ecran : 11/05/2023 11
Page : 1

Pièce Comptable N° 2023/ 000000002387

3114 Biskra Stes

Journal 700 Journal de Production

Date Pièce 14/05/2023 **Référence** 3114-11000438742 **Date Saisie**

Nature Opératic OEP **Utilisateur** OUMDA KHADER

Compte	Désignation	CA	Debit	Credit
4111000000	Prime Totale - Police N° 3114-11000438742		125996	125996
7000001110	Prime Garantie - Police N° 3114-11000438742		27	27
7150001110	Prime À venir - Au 14/05/2024 - Police N° 3114-11000438742		10209	10209
8030001110	Prime À venir - Au 14/05/2024 - Police N° 3114-11000438742		214	214
7000001112	Accessoires - Police N° 3114-11000438742		199	199
4427100000	Timbres de 8-10mm - Police N° 3114-11000438742		130	130
4427200000	Timbres Gradats - Police N° 3114-11000438742		696	696
4450100000	TVA - Police N° 3114-11000438742		700	700
4431100000	FGA - Police N° 3114-11000438742			1720136
	Totaux		1720136	1720136

ملحق رقم 05/1

Encaissement Quittance N° 31140137710

Comptant

Agence : 3114 Biskra Stes Branche Automobile
Police/Av. : 3114 1100043674 2 Code Assure : -3114
Nom de l'assuré : ~~SEBASTIEN~~
Adresse : ~~MPC~~ MCHOUNECHE
Date d'effet : 15/05/2023 Date d'échéance : 14/05/2024

Références de Paiement

Mode de paiement Espèces
Références Chq/Mr.
Date 14/05/2023
Montant 13.949,56 DA

Prime commerciale
T.V.A.
FGA
TVR
Droits de timbre
Prime totale 1

Le chef de service comptable

Assuré/Souscripteur

Le Directeur d'Agence
le

Encaissé(e) par : Rais MOUNIA

A Biskra

ملحق رقم 06

00229 Direction Régionale BATNA
 Via Stora
 114
 Boulevard Emir Abdelkader - Biskra 7000 - BISKRA
 21/05/2022 00:00
 27/02/2023 23:59
 28/05/2022 00:00

00441863

5 Suspension de Garantie

00000

Mr D. ~~XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX~~

MR D. ~~XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX~~
 HAI RAS EL GUERIA BISKRA

Commerçant
 HAI RAS EL GUERIA BISKRA - 7000 - BISKRA
 0661516747

D. ~~XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX~~
 15021963

L00102469 BISKRA B
 26/11/2019

VW WVVZZZZ2KZHR00098
 Véhicules particuliers sans remorque 00534 117 07
 Affaire 01/01/2017
 Diesel
 5
 2K 1.800.000,00
 Sud

Civile	0,00		834,25
ours	0,00		300,00
0	0,00	2.000<=10%	2.002,21
ssique	0,00		632,50
& jous	0,00		550,00
	0,00		302,50
	2.500.000,00	2.500 DA	1.168,75

6.875,00
 50,00
 1.240,75
 -1,50
 40,00
 0,00 Taxe V
 -8,080

Huit Mille Quatre Vingt DA et 25 Centime(s)



ملحق رقم 07

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
البنك الوطني للتأمين

Date: 11/08/2022 10:21
Page: 1

Pièce Comptable N° 2022/ 000000007833

3114 Biskra Stes
Journal 700 Journal de Production
Date Pièce 28/08/2022 Références 3114-1100041756/5 Date Saisie
Utilisateur OKBA KHAEH-R

Nature Opératic OER

Compte	Désignation	C.A	Débit	Credit
1111010000	Prime Totale: Police N° 3114-1100041756/5-D		0,00	9.200,00
2039001110	Prime Courante: Police N° 3114-1100041756/5		6.676,50	0,00
2030001110	Prime À venir, Au:27/08/2023: Police N° 3114-1100041756/5		1.872,18	0,00
7150001110	Prime À venir, Au:27/08/2023: Police N° 3114-1100041756/5		0,00	1.872,18
7203001110	Accessoires: Police N° 3114-1100041756/5		0,00	13,00
4421100000	Timbres de dimension: Police N° 3114-1100041756/5		0,00	60,00
4450100000	TVA: Police N° 3114-1100041756/5		1.228,75	0,00
4451100000	FGA: Police N° 3114-1100041756/5		0,00	1,00
	Totaux		10.044,53	14.967,18



الشركة الوطنية للتأمين
Société Nationale d'Assurance

ملاحق (9) GP-R

Exercice 2020

GARANTIES

Direction Régionale	Agence	Police	Sinistre
Souscripteur de la Police		Tiers	
Véhicule du Souscripteur		Eventuellement : Véhicule du tiers	
Genre du Véhicule : <u>MP</u>	Genre du Véhicule : <u>MP</u>	Marque : <u>TOYOTA</u>	Marque : <u>P. 115</u>
Force en CV : <u>1000</u>	Force en CV : <u>1000</u>	N° d'Immatriculation : <u>10698 ME</u>	N° d'Immatriculation : <u>16772 104 19</u>
Conducteur : <u>M. N.</u>	Conducteur : <u>Abdullah Rana</u>	Nature des Dommages : <u>17 MAT</u>	

Usage : 02
 Zone : 02
 Clause Permis de Conduire :
 R.C Circulation :
 Vol et Incendie :
 Tierce Classique : 1000000
 Tierce Collision : 1000000
 Valeur Assuré : 1000000
 Franchise : 5
 P.T Nombre de Places Assurées :
 Effet : 01/01/2020
 Echéance : 31/12/2020
 Prime : 6949,5
 Date de Paiement :
 Visa : [Signature]

RESERVES			RESERVES		VISA	OBSERVATIONS
Montant	Date	Montant	Date			
<u>50000</u>	<u>19/01/2020</u>	<u>50000</u>	<u>18/01/2020</u>	<u>RA</u>	<u>48247</u>	

ASSURANCE ADVERSE	EXPERTISE	RECOURS
Compagnie : <u>SAWA 582</u>	OSD N° :	Exercé le :
Agence : <u>SAWA 4</u>	Confiée le :	Montant :
N° de Police : <u>182-19/1072</u>	Expert N° :	Réçu le :
N° de Sinistre : <u>[Signature]</u>	Date d'expertise :	Montant :
	Lieu d'expertise : <u>معلق</u>	Référence pièces de règlement : (Chèque, Mise en cause, Virement)

S.A. S

SOCIÉTÉ NATIONALE D'ASSURANCE
RÉGIONALE DE

ملاحق 2A

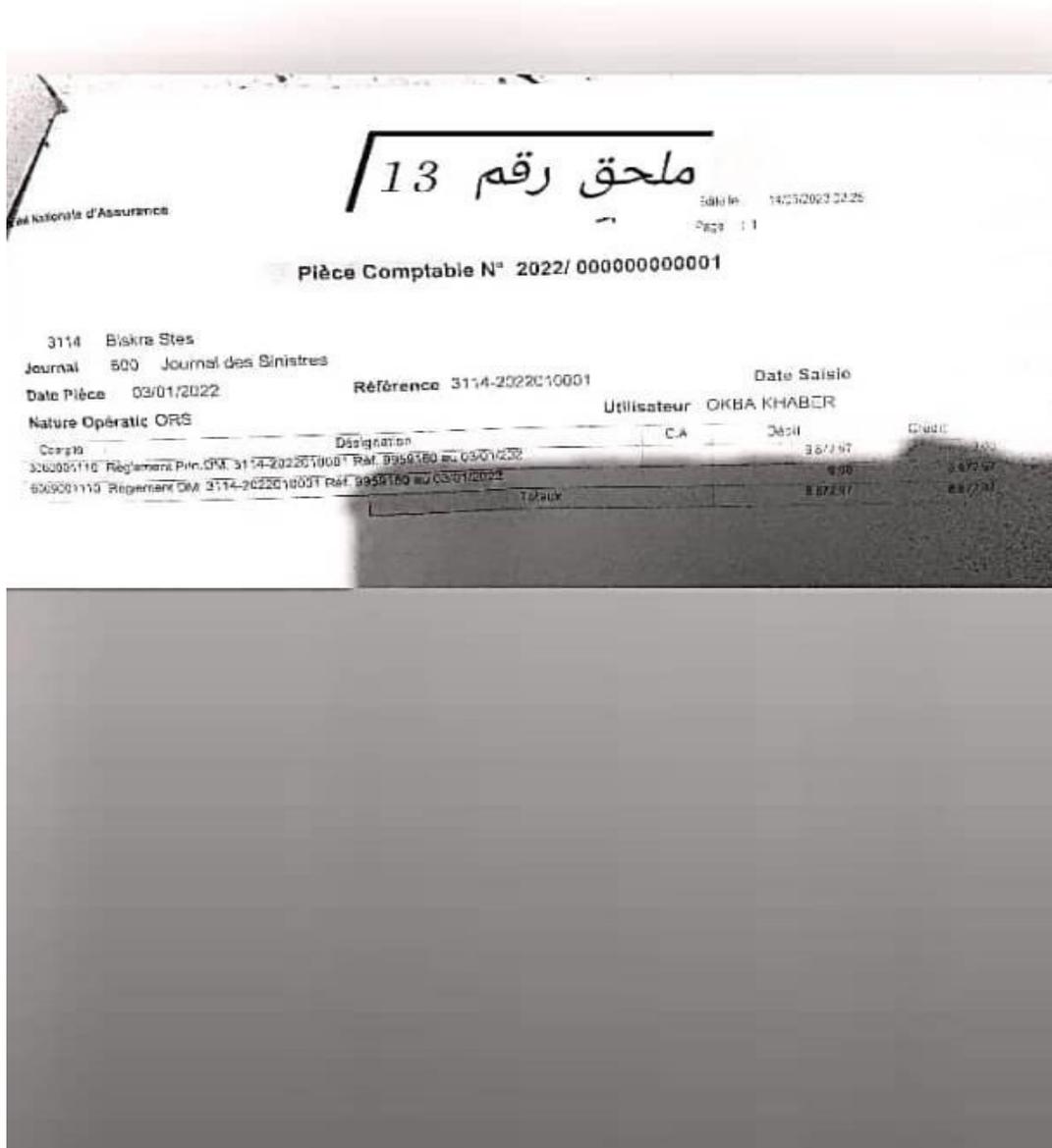
ODS N° 2020-0023
Nature des dommages : Matière

ORDRE DE SERVICE
SÉNÉGAL AUTOMOBILE

ELEMENTS DE L'ASSURÉ	RENSEIGNEMENTS DU TIERS
Assuré	XXXXXXXXXX
Adresse	
Marque du véhicule	RENAULT
Immatriculation	1876 18000
Compagnie d'assurance	ORIAS
Police N°	Agence (DPA) 187
Effet	18/02/2019
	Echéance 18/02/2020

Ronde 18/02/2019
18 187618000





ملحق رقم 14

الشركة الجزائرية للخبرة والمراقبة التقنية للسيارات

SOCIETE ALGERIENNE D'EXPERTISE ET DE CONTROLE TECHNIQUE AUTOMOB

Centre d'Expertise : BISKRA

HLM AV HAKIM SAADANE BISKRA

02 53 16 49

03 53 10 49

011 5203058898

0816073305887

020 363 400 170 360648

Al : 07010106675

NIS 099 842 2800 111 37

NOTE D'HONORAIRES

BISKRA "STES"

Code : SAA3114

2020-110053

N° Police : 582-10-19-720

CHEF ~~XXXXXXXXXX~~ HAKIM

Tiers : D ~~XXXXXXXXXX~~ ERNIS

2020-110053

Date Sinistre : 23/01/2020

23-A20C00605

Expert : ISSAM MABROUK

57 475,32

Désignation	Nombre	P.U	Montant HT
MARQUE	1	1 830,00	1
RECOUVER	1	150,00	
PRELEVEMENTS PHOTOGRAPHIQUES	7	40,00	

Total HT	
Total TVA	
Total TTC	

la note d'honoraire est arrêtée à la somme

deux mille six cent quatre-vingt neuf dinars et quarante centimes

Faite à : BISKRA

Le : 06/02/2020

Signature de l'Expert

ISSAM MABROUK
 BISKRA
 06/02/2020

15

Société Nationale d'Assurance

Edité le : 28/05/2023 06:53

Page : 1

Pièce Comptable N° 2020/ 000000002054

3114 Biskra Stes

Journal 515 Journal Encaissement BADR

Date Pièce 04/03/2020

Référence 3114-2020030024

Date Saisie

Nature Opératic ORS

Utilisateur Propriétaire Base et Pgms

Compte	Désignation	CA	Débit	Credit
5120300000	Sin.:3114-2020-110053 Rég:3114-2020030024 Réf. 9950958 au 0		0,00	2.689,40
6006001110	Sin.:3114-2020-110053 Rég.Prin.HE:3114-2020030024 Réf. 99509		2.200,00	0,00
4456600000	Sin.:3114-2020-110053 Rég.Prin.TVA:3114-2020030024 Réf. 9950		479,40	0,00
	Totaux		2.689,40	2.689,40

مادقة 18

Société Nationale d'Assurance

Edité le : 14/05/2023 07:38

Page : 1

Pièce Comptable N° 2021/ 000000002434

3114 Biskra Stes

Journal 515 Journal Encaissement BADR

Date Pièce 27/10/2021

Référence 3114-2021100127

Date Saisie

Nature Opératic ORS

Utilisateur OKBA KHABER

Compte	Désignation	C.A	Débit	Credit
5120300000	Sin.:3114-2020-110053 Règl:3114-2021100127 Réf. 9959051 au 2		0,00	5.247,42
4196000000	Sin.:3114-2020-110053 Règ.Prin.RA:3114-2021100127 Réf. 99590		5.247,42	0,00
Totaux			5.247,42	5.247,42

ملاحق
17

Société Nationale d'Assurance

Edité le 14/05/2023 07:35

Page 1

Pièce Comptable N° 2023/ 000000000005

3114 Biskra Stes

Journal 800 Journal des Opérations Divers

Date Pièce 28/02/2023

Référence

Date Saisie 02/03/2023

Nature Opératic DA

Utilisateur OKBA KHABER

Compte	Désignation	C.A	Débit	Credit
6107420000	CONST FACTURE SONELGAZ BISKRA JAN 2023 CHQ N°9959559		21.774,21	
4456600000	CONST FACTURE SONELGAZ BISKRA JAN 2023 CHQ N°9959559		4.137,10	
6107420000	CONST FACTURE SONELGAZ BISKRA JAN 2023 CHQ N°9959559		200,00	
4601000000	CONST FACTURE SONELGAZ BISKRA JAN 2023 CHQ N°9959559			26.111,31
Totaux			26.111,31	26.111,31

ملاحق
١٩

Société Nationale d'Assurance

Date : 28/02/2023
Page : 1

Pièce Comptable N° 2023/ 0000000000069

3114 Biskra Stes
Journal 515 Journal Encaissement BADR

Date Pièce 28/02/2023 Référence

Nature Opératic DA

Date Saisie 02/03/2023
Utilisateur OMBA KHALID H

Compte	Désignation	CA	Crédit	Debit
4601000000	ROLT FACTURE SONELGAZ BISKRA JANVIER 2023 CHQ N°0000000000069			
5120300000	ROLT FACTURE SONELGAZ BISKRA JANVIER 2023 CHQ N°0000000000069			
Total				

بسكرة في : 28 - 02 - 2023

إلى السيد : مدير الشركة الوطنية
للتأمين SAA وكالة بسكرة



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

الرقم : 146 / ك.ق.ت.ت / 2023

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 - زوييري سهام

2 - عبود سوسن

المسجلان بالسنة : ثانية ماستر تخصص : محاسبة وتدقيق

وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة ب :

" واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين "

تحت إشراف : أ/ الحاج عامر

في الأخير تقبلوا منا أسى عبارات التقدير والاحترام

تأشير المؤسسة المستقبلة

